الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وازرة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

أثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية في الجزائر

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي.

من إعداد الطالب:

- شاوش حسان

تحت إشراف الأستاذ:

– مخناش فتيحة

لجنة المناقشة.

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
بلارو علي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة	رئيسا
مخناش فتيحة	أستاذ مساعد (أ)	جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة	مشرفا
لشهب مسعود	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت1995 سكيكدة	مناقشا

2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وازرة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

أثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية في الجزائر

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي.

من إعداد الطالب:

- شاوش حسان

تحت إشراف الأستاذ:

– مخناش فتيحة

لجنة المناقشة.

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
بلارو علي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة	رئيسا
مخناش فتيحة	أستاذ مساعد (أ)	جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة	مشرفا
لشهب مسعود	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت1995 سكيكدة	مناقشا

2023/2022

الإهداء:

بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

أهدي هذا العمل المتواضع الى عائلتي

واخوتي واصدقائي وزملائي

الذين جمعتني بهم الدراسة.

والى كل قريب وبعيد يفرح بنجاحي.

الشكر:

{ وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.}

هود الآية: (88)

بعد شكر الله عزوجل الذي أعانني على إتمام هذا العمل، أتقدم بجزيل الشكر للأستاذة الفاضلة مخناش فتيحة التي تبقى مشكورة على ما قدمته لي من إرشادات وتوجيهات

قيمة ساعدتني في هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر الى الأساتذة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، ولجميع الأساتذة في كلية العلوم الاقتصادية على ما قدموه لنا خلال مسيرتنا الدراسية.

كما أتوجه بالشكر الى عائلتي وكل الذين ساعدوني على إتمام هذه المذكرة.

❖ **الملخص:**

الهدف الرئيسي من هذا البحث هو التعرف على مدى الانفتاح الاقتصادي الجزائري على العالم الخارجي، وعلاقته بالتنمية الاقتصادية خلال الفترة 2010-2020، وكذا محاولة تحديد نسبة درجة الانفتاح التجاري مقاس بإجمالي الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعتبر الانفتاح الاقتصادي دافعا هاما لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وأثبتت التجارب أن الاقتصادات المنفتحة تحقق أداء جيد في النمو والتنمية يفوق ما تحققه الاقتصادات التي تخضع لنظام الحماية. هذا ما دفع الجزائر بالقيام بإصلاحات هيكلية للانفتاح على الخارج لرفع معدلات النمو الاقتصادي من اجل تحسين الاقتصاد الجزائري والمستوى المعيشي والتقليل من البطالة. حيث توصلت الدراسة الى وجود تأثير ضعيف لدرجة الانفتاح على النمو الاقتصادي في الجزائر، بسبب سيطرة قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات الذي هو عرضة للازمات الخارجية وتقلبات الأسعار في الأسواق الخارجية.

-**الكلمات المفتاحية:** الانفتاح الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، الميزان التجاري.

❖ **Abstarct:**

The main objective of this study is to assess the extent of Algeria's economic openness to the outside world and its relationship with economical development during the period 2010-2020. It also attempts to determine the ratio of trade openness measured by the total exports and imports as a percentage of Gross Domestic Product (GDP). Economic openness is considered a significant driver for increasing economic growth rates, and experiments have shown that open economies achieve better performance in terms of growth and development compared to economies that are subject to protectionist systems. This has prompted Algeria to undertake structural reforms to open up to the outside world in order to improve its economy, living standards, and reduce unemployment. The study found a weak impact of the degree of openness on economic growth in Algeria, mainly due to the dominance of the hydrocarbon sector over total exports, which is vulnerable to external crises and -price fluctuations in foreign markets.

-**Keywords:** Economic openness, Economical development, Economic growth, Trade balance.

العناوين	الصفحة
الإهداء	/
الشكر	/
الملخص	/
الفهرس	/
قائمة الجداول	/
قائمة الاشكال	/
المقدمة	أ-ج
❖ الفصل الأول: الإطار النظري للانفتاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	27-4
▪ تمهيد	4
- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الانفتاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	5
–المطلب 1: ماهية الانفتاح الاقتصادي	5
✓ الفرع 1: تعريف الانفتاح الاقتصادي واشكاله	5
✓ الفرع 2: تعريف الانفتاح التجاري ومؤشرات قياسه	6
✓ الفرع 3: مفهوم ونماذج قياس الانفتاح المالي ومؤشراته	8
✓ الفرع 4: أهداف الانفتاح الاقتصادي وآثاره	10
–المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية	11
✓ الفرع 1: مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية وعناصرها	11
✓ الفرع 2: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	13
✓ الفرع 3: إستراتيجية التنمية الاقتصادية ومعايير قياسها	13
✓ الفرع 4: أهمية ومتطلبات التنمية الاقتصادية وأهدافها	17
✓ الفرع 5: مستلزمات ودعائم التنمية وعقباتها	19
✓ الفرع 6: نظرية الانفتاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	21
▪ المبحث الثاني: علاقة الانفتاح الاقتصادي بالتنمية الاقتصادي	23
▪ المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة	25
✓ المطلب 1: الدراسات العربية	25
✓ المطلب 2: الدراسات الأجنبية	25
✓ المطلب 3: الدراسات المحلية	26
✓ المطلب 4: القيمة المضافة	26
- خلاصة الفصل.	27
❖ الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	41-28
- تمهيد	28
▪ المبحث الأول: برامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر	29
▪ المبحث الثاني: مدى الانفتاح الاقتصادي الجزائري على العالم الخارجي (واقع الانفتاح في الجزائر خلال الفترة 2010/2020-	31
▪ المبحث الثالث: تحليل تطورات معدلات النمو الاقتصادي والميزان التجاري ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	35
✓ المطلب 1: تحليل تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	35
✓ المطلب 2: تحليل تطورات الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	37
✓ المطلب 3: تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	39
-خلاصة الفصل.	41
الخاتمة العامة	42
قائمة المراجع	44

قائمة الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
01	مؤشر الانفتاح الاقتصادي (التجاري) في الجزائر للفترة (2010-2020)	31
02	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2010-2020)	35
03	تطور الميزان التجاري (الصادرات والواردات) في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	37
04	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	39

❖ **قائمة الاشكال:**

الرقم	الشكل	الصفحة
01	تطور معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر للفترة (2010- 2020)	33

المقدمة العامة

❖ **المقدمة:**

شهدت الاحداث الاقتصادية العالمية تطورات وتحولات غير مسبوقة خلال العقد الأخير من القرن العشرين، ومع تزايد وتسارع هذه التطورات واتساعها ظهرت آليات ومفاهيم جديدة على مسرح السياسة الاقتصادية، وكذلك العلاقات الاقتصادية الدولية. فهاته التحولات كانت دافعا للعمل على خلق نظام اقتصادي جديد، تجلى أساسا في تكريس بوادر العولمة الاقتصادية عبر الانفتاح الاقتصادي وإزالة القيود والتوسع السريع للتجارة الدولية والتبادلات المالية بما فيها فسح المجال للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتهدف معظم السياسات الاقتصادية للدول الى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والتقليل من البطالة، من اجل الوصول الى الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي، ولتحقيق ذلك يتطلب تهيئة بيئة استثمارية سليمة لتنشيط عجلة الاقتصاد وتطوير الإنتاج، لتحسين مستوى المعيشي.

لهذا تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تنمية صادراتها من السلع والخدمات، بهدف توفير النقد الأجنبي لتمويل برامج التنمية الاقتصادية وتغطية ما تحتاجه من واردات من سلع وخدمات، وكذا تصريف الفوائض من الإنتاج المحلي من خلال التجارة الدولية.

كما يعتبر الانفتاح الاقتصادي مجموع الاستراتيجيات الاقتصادية التي تنظم حركة التجارة وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية، واستحداث التكنولوجيا للعمل على زيادة الناتج القومي وتعمل على تعديل الاختلالات الهيكلية في بناء الاقتصاد، وهناك من يرى ان التوجه نحو سياسة الاقتصاد المفتوح هي الحل الأنسب من خلال تحرير التجارة ورفع القيود على المنتجات.

والنمو الاقتصادي هدف رئيسي تسعى معظم الدول لتحقيقه ورفع معدلاته، لأنه لا يمكن تصور حدوث عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات مرتفعة ومستمرة من النمو الاقتصادي،

والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة إلى تحقيق النمو الاقتصادي، بتوفير العوامل الضرورية والمناخ الاستثماري الملائم، مما دفعها بالقيام بإصلاحات هيكلية للانفتاح على الخارج بغية تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة خارج قطاع المحروقات من اجل تحسين وضع الاقتصاد وتنويع الصادرات.

ورغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة يبقى قطاع المحروقات يشكل الركيزة الأساسية لاقتصاد الجزائر لسيطرته الكلية على اجمالي الصادرات مما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للازمات الخارجية ومرهونة بتقلبات أسعار النفط والطلب عليها، وهذا ما سيتم تناوله في هذه الدراسة.

1-الإشكالية: تأسيسا على ما سبق يتم طرح الإشكالية التالية:

❖ **هل يؤثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2020/2010)؟**

- **الأسئلة الفرعية:**

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماذا نعني بالانفتاح الاقتصادي وما علاقته بالتنمية الاقتصادية؟
- ✓ ما تأثير الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية ؟
- ✓ ما هي استراتيجيات التنمية الاقتصادية؟
- ✓ ما هو الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ؟

- **الفرضيات:**

سنكتفي بفرضيتين تتناغم مع الإشكالية المطروحة:

- ✓ للانفتاح الاقتصادي تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية.
- ✓ لا يؤثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية .

- **مبررات اختيار الموضوع:**

من أسباب اختيار الموضوع كالاتي:

- ✓ كون الموضوع يتماشى مع التخصص.
- ✓ لأن الانفتاح على العالم الخارجي وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ بالإضافة الى إعطاء فكرة ونظرة شاملة حول اثار سياسة الانفتاح الاقتصادي.

- **أهداف البحث وأهميته:**

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

- ✓ التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين الانفتاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
- ✓ توضيح مدى فعالية ومساهمة الانفتاح الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ ابراز أهمية التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي لترقية الصادرات وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما تتجلى أهمية البحث في الكشف التأثير الذي يمارسه الانفتاح الاقتصادي بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي، والذي له دور في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره جزء لا يتجزأ منها ويعبر عن مستوى الناتج الداخلي ومستوى الدخل الفردي، وهوما يمس جميع أفراد المجتمع.

وتنبثق أهميته في الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين ودعم نموها الاقتصادي ومدى سعيها لتحرير التجارة الخارجية حتى تكون منفتحة على العالم الخارجي.

- **حدود البحث:**

من اجل معالجة الإشكالية المطروحة تم تحديد الإطار الزماني يتمثل في فترة الدراسة والتي حدد ما بين (2010-2020) لأنه من حيث النتائج تكون أكثر دقة، اما الإطار المكاني فقد تم الاعتماد على دراسة حالة الجزائر لتوفر بيانات الدراسة.

- **المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:**

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على الجمع بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث قمنا بوصف مختلف المفاهيم والنظريات التي تتعلق بالانفتاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث قمنا في هذه دراسة بتحليل تطورات المتغير التابع (النمو الاقتصادي) والمتغيرات أخرى (ميزان التجاري والبطالة). اما في أسلوب البحث فقد اعتمدنا على المسح المكتبي بالاطلاع على مختلف الكتب والمقالات وبعض مراجع الالكترونية.

- **هيكل البحث:**

من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحليل جوانب هذه الدراسة قمنا بتقسيم هذا البحث كالتالي:

الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان الإطار النظري للانفتاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ثلاث مباحث، بحيث تضمن **المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول الانفتاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية حيث قمنا بتقسيم هذا المبحث لمطلبين. تناولنا في المطلب الأول: ماهية الانفتاح الاقتصادي تعريفه واشكاله ومؤشرات وطرق قياسه وأهدافه بالإضافة الى اثاره، أما المطلب الثاني: تناولنا فيه مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية وعناصرها واستراتيجيتها ومعايير قياسها واهميتها ومتطلباتها وأيضا دعائم التنمية وأهدافها وعقباتها، بالإضافة الى الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. اما **المبحث الثاني:** فقد تطرقنا الى علاقة الانفتاح بالتنمية الاقتصادية. اما **المبحث الثالث:** فقد تناولنا فيه الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

الفصل الثاني: تناولنا فيه دراسة تحليلية لأثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020) حيث قمنا بتقسيمه الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: جاء فيه برامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر، والمبحث الثاني: تناولنا فيه مدى الانفتاح الاقتصادي الجزائري على العالم الخارجي،
والمبحث الثالث: تناولنا فيه تحليل تطورات معدلات النمو الاقتصادي والميزان التجاري والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020) حيث قمنا بتقسيمه الى ثلاث مطالب.

الفصل الأول:

الإطار النظري للانفتاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تمهيد الفصل الأول:

تعتبر التنمية الاقتصادية أحد الركائز الأساسية التي تهدف إلى تدعيم قدرات الإدارات المحلية والاقتصاديات المحلية وخلق بيئة قادرة على توفير فرص العمل، ويعد الانفتاح الاقتصادي وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية. فهناك من يرى الانفتاح من الجانب واحد ألا وهو تحرير المبادلات الخارجية للدول وإزالة كافة القيود الجمركية، ومنهم من يعرف على أنه تحرير رؤوس الأموال الأجنبية المساهمة في المشروعات الاقتصادية.

أهم العناصر التي سنتناولها في هذا الفصل:

- المبحث الأول: مفاهيم عام حول الانفتاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
- المبحث الثاني: علاقة الانفتاح الاقتصادية بالتنمية الاقتصادية.
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الانفتاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تنمية صادراتها من السلع والخدمات، بهدف توفير النقد الأجنبي لتمويل برامج التنمية الاقتصادية وتغطية ما تحتاجه من واردات من سلع وخدمات.

المطلب 1: ماهية الانفتاح الاقتصادي

يشير الانفتاح الاقتصادي إلى حرية حركة السلع والخدمات من الجانب التجاري وإلى حرية حركة رؤوس الأموال من الجانب المالي.

الفرع الأول: تعريف الانفتاح الاقتصادي وأشكاله

أولا/ تعريف الانفتاح الاقتصادي:

ويبدو لنا من الوهلة الأولى، ووفقا لمنطوق المصطلح أن الانفتاح هو عكس الانغلاق، فبينما يشير الأول في المجال الاقتصادي إلى إباحة الاستثمار. يشير الثاني إلى تقييد الاستثمار، كذلك يتضمن الانفتاح السماح لرأس المال المحلي والأجنبي بالنمو الأفقي والرأسي، في مقابل تقييد نموه بمجالات معينه[1].

الانفتاح الاقتصادي يعرف بأنه فتح الأبواب لرأس مال الأجنبي والاستيراد وحرية التبادل في المعاملات مع الخارج[2]

وهناك من يرى أن الانفتاح الاقتصادي هو مجموعة من السياسات التي تنظم حركة التجارة وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية واستخدام التكنولوجيا الحديثة للعمل على زيادة الناتج الوطني[3]

ومفهوم الانفتاح الاقتصادي كما حدده الرئيس أنور السادات في خطابه في الاحتفال بالذكرى الرابعة والعشرين لثورة يوليو المجيدة هو: الانفتاح الاقتصادي ببساطة تحرير الطاقات الإنتاجية المصرية من كل المعوقات وتحرير القطاع الخاص من كل المخاوف والعقبات وفتح الباب للاستثمارات العربية والأجنبية بكل الضمانات وللالتحاق بسرعة بأحدث التكنولوجيا ممكنة في العالم[4].

ومن هذه التعاريف يمكننا القول أن الانفتاح الاقتصادي سياسة تقتضي بتحرير المبادلات التجارية والرأسمالية مع الخارج.

---

[1] محمد عبد الهادي والي، **الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية، الطبعة الأولى،1989،ص02.

[2] البقاء للبحوث وللدراسات، مجلة محكمة متخصصة، تصدر من جامعة عمان الأصيلة، المجلد 21، العدد02، 2018

[3] عبد العزيز طيبة ، **أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011-2012،ص03.

[4] محمد علي سلامة، **الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة**، دار الوفاء، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2003،ص87.

ثانيا/ أشكال الانفتاح الاقتصادي:

تتعدد أشكال الانفتاح تبعا للمعايير التي يتم على أساسها تقسيم الانفتاح الاقتصادي والهدف من هذا التقسيم، ويبقى معيار طبيعة العناصر القابلة لتبادل الدولي والتي يتم تصنيفها وترتيبها في ميزان المدفوعات، أي اقتصاد من المعايير الشائعة الاستخدام فوفقا لهذا المعيار نجد أن الانفتاح الاقتصادي يشمل الانفتاح التجاري والانفتاح المالي[1].

<u>الفرع الثاني: تعريف الانفتاح التجاري ومؤشراته قياسه</u>

أولا/ تعريفه: يعرف الانفتاح التجاري على أنه تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد وتشجيع التصدير، وسياسة إدارة الاقتصاد الكلي[2].

كما يعرف الانفتاح التجاري حسب Bhagawati Kreneger، على أنه السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية[3].

و مما تقدم يمكن القول بأن الانفتاح التجاري له مفاهيم عديدة وتتضمن العناصر الآتية[4]:

1. التحرر من كافة القيود والعقبات أمام التجارة الدولية.
2. حرية التبادل في المعاملات الدولية.
3. تحويل القيود الكمية إلى التعريفة الجمركية.
4. استراتيجية إحلال الإنتاج المحلي محل الاستيرادات الأجنبية.
5. انخراط اقتصاد البلد في نظام التجارة العالمية.

---

[1] عبد العزيز طيبة ، **مرجع سبق ذكره**، ص05.

[2] زكريا جرفي وآخرون، **قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المركز الجامعي تيبازة، مجلد 5، العدد2، سبتمبر 2021، ص94.

[3] جمال زدون وبن جدو عائشة، **الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980-2014**. مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد3، ديسمبر 2018، ص 195.

[4] عثمان سردان خضر بأداوي وآخرون، **قياس وتحليل أثر سياسة الانفتاح الاقتصادي على معدلات البطالة والتضخم في الاقتصاد التركي خلال المدة 1990- 2020**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد السبعون، لشهر أيلول، 2021، ص7.

وبهذا يتضح بأن الانفتاح التجاري يعني انخراط اقتصاد البلد في نظام التجارة الدولية عن طريق تحريرها من كافة القيود والعقبات المباشرة وغير المباشرة أمام المعاملات الدولية مع إتباع إستراتجية إحلال الإنتاج المحلي محل الاستيرادات الأجنبية.

ثانيا/ مؤشرات درجة الانفتاح التجاري:

من أهم مؤشرات درجة الانفتاح التجاري تكمن في الآتي[1]:

1- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد بلد ما وحسب الصيغة الآتية:

حيث أن: $XE=x/GDP*100\%$

XE: الحصة التصديرية/ X: الصادرات/GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

وتعد درجة انفتاح الاقتصاد المقبول عندما تكون 25 %.

2- نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد ما وحسب الصيغة الآتية:

حيث أن: $ME=M/GDP*100\%$

ME: الاستيرادية/ M: حجم الواردات/ GDP: الناتج المحلي الإجمالي

وتعد درجة انفتاح الاقتصاد مقبولة عندما تكون 20%.

3- درجة الانفتاح التجاري: نسبة التجارة الخارجية(الصادرات+الاستيرادات) إلى الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد بلد ما، وحسب الصيغة الآتية:

حيث أن $TE=X+M/GDP*100$

TE: درجة الانفتاح التجاري/M: حجم الواردات/X: الصادرات/GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

وتعد درجة انفتاح الاقتصاد مقبول عندما يكون 40%.

ثالثا/ مؤشر قياس الانفتاح التجاري:

1- مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي: يبين مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي الأهمية النسبية لتجارة الخارجية (مجموع الصادرات الوطنية والواردات الوطنية سنويا إلى الناتج الداخلي الخام) ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني.

2- مؤشر التركيز السلعي للصادرات: يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السلع وتتصف صادرات الدول النامية باحتوائها على عدد قليل من السلع التي هي في الغالب لا تزيد عن المواد الأولية، وتصدر في غالبيتها إلى الدول المتقدمة[2].

---

[1] عثمان سردان خضر بأداوي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص8.

[2] عبد العزيز عبدوس ، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010- 2011، ص 68، 71.

3- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية: يقيس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية مدى اعتماد الدولة في صادرات على دولة معينة أو عدد معين من الدول وارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل الدولة المعنية عرضة لتقلبات الاقتصادية والسياسية في الدول المستوردة[1].

4- الميل المتوسط للاستيراد: أهمية هذا المؤشر يوضح مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد الاحتياجات السلعية بمعنى أنه يعكس مدى ترابط الإنتاج القومي بالإنتاج العالمي.

5- مؤشر التبادل التجاري: يعتبر مؤشر التبادل من بين المؤشرات الأكثر استخداما للتعبير عن درجة انفتاح بلد ما، ونظرا لأهميته، فقد جلب انتباه الاقتصاديين والإحصائيين وصناع السياسات ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري وانخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد[2].

<u>الفرع الثالث: مفهوم ونماذج قياس الانفتاح المالي ومؤشراته</u>

توجد عدة تعاريف لهذا النوع من الانفتاح أو ما يعرف بتحرير رؤوس الأموال

أولا/ مفهوم الانفتاح المالي:

يعتبر اقتصاد ما مفتوح ماليا Financially open إذا كان يتمتع بالحرية التامة لانتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية، أي إذا استطاع المقيمون المحليون، مبادلة أصولهم المالية مع المقيمين الخارجيين بحرية تامة[3].

ويعرف أيضا تحرير حساب رأس المال بأنه حرية تحويل التدفقات النقدية والمالية العابرة لحدود الدول والخارجة منها في إطار التكامل المالي والاقتصادي العالمي[4].

ثانيا/ نماذج قياس الانفتاح المالي:

❖ نماذج قياس الانفتاح المالي[5]:

- نموذج حجم التدفقات الرأسمالية: تكون الدول أكثر انفتاحا إذا كان حجم التدفقات الرأسمالية فيما بين الدول كبيرا، وبالتالي كلما ازدادت درجة حرية التدفقات الرأسمالية الدولية كبر حجم التدفقات بين الدول.

---

[1] عبد العزيز عبدوس ، **مرجع سبق ذكره**، ص73.

[2] **نفس المرجع**، ص 75.

[3] عبد العزيز طيبة وآخرون، **أثر الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2016**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد9 / العدد3 مكرر الجزء الأول، 2018، ص 468.

[4] عبد العزيز عبدوس ، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

[5] عبد العزيز طيبة وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 469، 470.

- نموذج تعادل أسعار الفائدة: تعد نظرية تعادل أسعار الفائدة أحد المناهج الأساسية الدالة على درجة حرية التدفقات الرأسمالية الدولية قصيرة الأجل حيث أنها تقيس الأثر المترتب على التدفقات الرأسمالية فيما بين الدول.
- نموذج الادخار والاستثمار: في حالة تحرير الميزان الرأسمالي، تميل رؤوس الأموال طويلة لانتقال إلى حيث ترتفع معدلات العائد على الاستثمار وتنقطع العلاقة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي، إذ أن حركة رؤوس الأموال تضمن تسوية الاختلالات التي تصيب المدخرات المحلية.

ثالثا/ مؤشرات قياس الانفتاح المالي:

يتم استخدام عدة مؤشرات لقياس الانفتاح المالي من أهمها[1]:

- مؤشر صندوق النقد الدوليimf–Restriction index هو مؤشر القيود على معاملات حساب رأس المال حيث يتم تصنيف الاقتصاديات وفقا لما لديها من قيود على حساب رأس المال غلى اقتصاديات منفتحة ماليا (تكون قيمة المؤشر تساوي 1 في السنوات التي لا توجد فيها قيود) أو منغلقة (قيمة المؤشر تساوي 0)
- مؤشر (sachs and warner 1995): يعتمد هذا المؤشر على خمسة معايير تمثل قيود غير مالية لقياس درجة انفتاح حساب رأس المال، تتمثل في متوسط معدلات الرسوم الجمركية المطبقة في الاقتصاد التي لا تزيد عن 40% من الواردات إذا كان الاقتصاد قائما على نظام الاقتصاد الموجه.
- مؤشر(1997)Quinn: ويقيس هذا المؤشر درجة كثافة وشدة القيود المفروضة على حساب رأس المال، يضم 64 دولة للفترة مابين 1975– 1989 نصف الاقتصاديات وفقا لهذا المؤشر من 0 إلى 2 (حيث تمثل القيمة 0 أقصى حد من القيود وتمثل القيمة 2 أدنى حد من القيود)
- مؤشر Kaopen: بحيث يقيس هذا المؤشر درجة انفتاح رأس المال في أي اقتصاد ويستند الى استخدام نموذج ديناميكي لعينة متكونة من 87 دولة خلال الفترة 1983 و2003 متغيرات وهمية ثنائية تقوم بتدوين جدول القيود على المعاملات المالية عبر الحدود الواردة في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي بشان ترتيبات الصرف وقيود الصرف (AREAER) تصنف الاقتصادات وفقا لهذا المؤشر من 0 إلى 1 (تعني القيمة 0 اقتصاديات منتفخة ماليا بالكامل أو منغلقة قيمة المؤشر تساوي 1)
- مؤشرRHL لكل من Bekaert Har Veyand Lundblad سنتي 2001، 2003 والذي تمحور حول دراسة العلاقة بين سياسة التحرير المالي الخارجي المتمثل في تحرير رؤوس الأموال على النمو الاقتصادي ويأخذ هذا المؤشر قيمة سنوية تقدر ب0 أو 1 (0 تشير لحالة وجود قيود على الأسواق المالية والقيمة 1 تشير لحالة تحرير هذه الأسواق) .

[1] عبد العزيز طيبة وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 471– 472.

الفرع الرابع: أهداف الانفتاح الاقتصادي وآثاره

أولا/ أهداف الانفتاح الاقتصادي:

أهداف الانفتاح الاقتصادي في المجال الاقتصادي والمالي والتجاري[1]:

1. زيادة حصيلة الدولة من الموارد المالية المختلفة كالضرائب والجمارك ورسوم الإنتاج...الخ.
2. إعفاء الدولة من عبء توفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية الجديدة وذلك إلى حد ما.
3. تنشيط بورصة الأوراق المالية.
4. زيادة التدفقات المالية.
5. تصحيح وضع ميزان المدفوعات والميزانية النقدية.
6. إنهاء موازنة الموازنة العامة بالعجز.
7. توفير احتياجات ومطالب السوق المحلي من السلع المختلفة وبأسعار مناسبة.
8. زيادة حجم الصادرات وتقليل حجم الواردات وبالتالي تصحيح وضع الميزان التجاري.
9. توسيع الصادرات والارتفاع بقيمتها وجودتها.
10. تنويع مصادر التصدير والاستيراد لتحقيق الاستقلال لتجارة الخارجية.
11. إحداث حركة رواج في المطارات والموانئ والأسواق داخل البلد.
12. تصحيح وضع ومسار الاقتصاد لهذا البلد.

ولهذا فإن الانفتاح الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته لكنه وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا.

ثانيا/ الآثار الاقتصادية للانفتاح الاقتصادي:

تلعب سياسة الانفتاح الاقتصادي دورا لا يستهان به في تحديد وتصعيد حجم اعتمادات تخفيض أعباء المعيشة والدليل على ذلك الطغرة التي حدثت في أرقام الدعم السلعي المباشر بعد الانفتاح الاقتصادي بالإضافة إلى أرقام الدعم الأخرى التي تستعملها الدولة لتحويل عجز الهيئات الاقتصادية وخسائر شركات القطاع العام وإذا استبعدنا أثر الزيادة السكانية فإن دور الانفتاح الاقتصادي في تصعيد أرقام يتجلى بصورة واضحة من خلال سياسة تحقيق التعادل التدريجي بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية[2].

وتكلفة الإنتاج التي أبرز معالمها الآتي[3]:

1-رفع أسعار وتوريد الحاصلات الزراعية الرئيسية وهو ما يعني زيادة قيمة الدعم الحكومي للسلع الأساسية التي تدخل الخامات الزراعية في إنتاجها مثل زيادة قيمة الدعم على الأقمشة الشعبية نتيجة رفع سعر القطن، وتحريك أسعار الغزل واستيراد السلع الضرورية من السوق العالمي بالأسعار الحرة وهو ما يعني ارتباط قيمة الدعم ارتباطا وثيقا بالأسعار العالمية وتذبذبها بحسب اتجاهات هذه الأسعار.

---

[1] محمد علي سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص 139(بتصرف).

[2] محمد علي سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص196.

[3] **نفس المرجع**، ص197.

2-تطبيق السعر التشجيعي على كافة المعاملات الخارجية بقصد ترشيد قرارات الاستيراد والتصدير.
3-لقد كان القصد من سياسة الانفتاح الاقتصادي هو دخول رؤوس الأموال الأجنبية مع تكنولوجيا العصر والمساهمة في زيادة الإنتاج بالنسبة للاحتياطات الأساسية واستخدام المواد الأولية المحلية بغرض التقليل من حجم الاستيراد ولكن عند التطبيق نجد أن شركات الاستثمار أغلبها أنشئ لإنتاج مواد استهلاكية كمالية و أعتمد على مواد أولية من الخارج فزادت من حجم الاستيراد ولم تعنى بالغرض الذي نشأت من أجله.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

لم يتفق المفكرين الاقتصاديون والباحثين على تحديث تعريف موحد ودقيق لتنمية الاقتصادية لذلك سنتطرق إلى بعض التعاريف التي جاؤوا بها ونحاول إيجاد تعريف أقرب ودقيق للتنمية.

الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية وعناصرها

أولا/ مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعدد تعاريف التنمية الاقتصادية فيعرفها البعض بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي[1].

ويمكن بوجه عام أن نعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي تحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج[2].

تشير التنمية الاقتصادية إلى النمو الاقتصادي مصحوبا بتغيرات في توزيع الإنتاج والهيكل الاقتصادي، وقد تشمل هذه التغيرات تحسن في الرفاه المادي للنصف الأفقر من السكان وانخفاض حصة الزراعة من الناتج القومي الإجمالي والزيادة المناظرة في حصة الصناعة والخدمات الوطنية وزيادة في التعليم ومهارات القوة العاملة، والتقدم الكبير الذي يحدث داخل الدولة[3].

ووفقا لهذه التعاريف التي تطرقنا إليها يمكننا القول بأن التنمية الاقتصادية هي عملية تهدف إلى خلق الثروة تؤدي الى زيادة الدخل القومي وتحسين المستوى المعيشي والرفاه الاقتصادي.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2010، ص81.

[2] محمد عبد القادر عطية عبد القادر، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية،14 شارع غنيم زكريا تايس سابقا، 2002-2003، ص17.

[3] خالد محمد السواعي، **التنمية الاقتصادية**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اريد شارع الجامعة، الطبعة الأولى، 2020، ص13.

ثانيا/ مفهوم التنمية الدولية أو التنمية العالمية:

هو المفهوم الذي يفتقر إلى تعريف مقبول عالميا، ولكن هي الأكثر إستعمالا في سياق شامل ومتعدد التخصصات للتنمية البشرية، تطوير أكبر نوعية الحياة للبشر، وهو يشمل ذلك المساعدات الخارجية والحكم والرعاية الصحية والتعليم والحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين والتأهب للكوارث والبنية التحتية والإقتصاد وحقوق الإنسان والبيئة والقضايا المرتبطة بهذه التنمية الدولية يختلف عن التنمية بسيطة في أنه على وجه التحديد تتألف من المؤسسات والسياسات التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، الاستعمار هذه المؤسسات ترتكز على التخفيف من حدة الفقر[1].

ثالثا/ عناصر التنمية الاقتصادية:

أ- إحداث تغيرات في كل من الهيكل والبنيان الاقتصادي للدولة حيث لازالت العديد من الدول النامية تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية وخاصة الزراعية ، وتصدرها بحالتها أو بعد إجراء تعديلات بسيطة عليها، ولا تولي للإنتاج الصناعي أهمية تذكر، لذلك تهدف التنمية الاقتصادية إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية وتحويل هيكل النشاط الاقتصادي لصالح المنتجات الصناعية بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة والعمل على اكتشاف موارد إنتاجية جديدة وإدخال طرق تنمية جديدة للإنتاج وتحسين مهارات السكان[2].

ب- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل: تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا كثيرا مالا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي، حيث بالرغم من أن عديد من الدول قد ينجح في تحقيق معدلات عالية للنمو، وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما ستتأثر بها الطبقات الغنية، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة أما في حالة التنمية الاقتصادية فإن من أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء[3].

ج- ضرورة التحسين في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد: فلاشك أن زيادة الدخول النقدية لا تضمن في حد ذاتها تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد على النحو المرغوب فالأفراد قد لا يكون لديهم الوعي الكافي الذي يدفعهم أو يساعدهم على حسن إنفاق الدخول النقدية فيما يحسن من مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، فقد يقوم الفرد بإنفاق الزيادة في دخله النقدي على التوليفة الخطأ من السلع والخدمات[4].

حيث تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطى أولويات أكبر للأساسيات وخاصة التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن الاقتصادية فضلا عن الخدمات الأساسية منها تعليمية وصحية واجتماعية[5].

---

[1] سيف سردار عبد الرحمان ، **اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل**، دار الراية، الطبعة الأولى، 2015، ص120.

[2] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها**، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، 2015، ص90.

[3] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 83.

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

[5] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص86.

التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي:

والتنمية الحقيقية لابد وأن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على أساس تبعيته، هذا ونود أن نؤكد هنا أن مجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عليه انقضاء حالة التبعية هذه إذا استمرت هياكلها وآلياتها المشار إليها، بل أن التعامل التكنولوجي والمالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها، كل ذلك يزيد ويعمق من روابط بقية الأقطار المتخلفة والتي توارثت من فترة ما قبل الاستقلال هنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغير الهيكل الاقتصادي للدولة أي بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا[1].

<u>الفرع الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية</u>

عند الحديث عن التنمية الاقتصادية علينا التفرقة بين هذان المصطلحين الأساسين هما: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع هناك من يميل إلى المساواة بين المصطلحين (النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية) أي استخدامها كمرادفين باعتبار أن كلاهما يعني التغيير للأحسن هذا على الرغم من أن بعض الاقتصاديين يجد فيما بين النمو والتنمية فروقات واختلافات كبيرة، وخاصة من ناحية النمو الذي يتم بصورة عفوية أو غير إرادية أو دون تدخل الدولة أما التنمية فهي إرادية أو قصديه أو بتدخل الدولة [2].

لهذا فإنه من المفيد أن نوضح بتفصيل مفهوم أقرب للنمو والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي يشير إلى زيادة بالناتج أو الدخل القومي لكل فرد أما التنمية هي مفهوم واسع لرفاهية الإنسانية يرادفها نتائج ثقافية واجتماعية وسياسية هامة[3].

ويعني أيضا النمو الاقتصادي زيادة الناتج القومي الصافي بينما تتضمن التنمية إضافة إلى ذلك تغيرات أساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي[4].

<u>الفرع الثالث: إستراتيجية التنمية الاقتصادية ومعايير قياسها</u>

أولا/ إستراتيجية التنمية الاقتصادية:

تختلف الإستراتيجية عن النظرية في كونها مجموعة من العناصر والمرتكزات التي توضح معالم خطة شاملة لتحقيق الأهداف العامة أو القطاعية المرغوب فيها والأسلوب الذي يحدد كيفية تنفيذ هذه الخطة وقد بينت

---

[1] إسماعيل عبد الرحمان وآخرون، **مفاهيم ونظم اقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى،2004، ص272.

[2] نوال جمعون، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص33.

[3] بربر انجهام، **الاقتصاد والتنمية**، دار كيوان للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2010، ص16.

[4] إسماعيل عبد الرحمان وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص273.

التجارب أن إستراتيجية التنمية الاقتصادية قد تعتمد على تنمية القطاع الزراعي أو الصناعي أو على تنميتهما معا. كما يمكن أن تعتمد على قطاعات أخرى، وعلى وجه العموم توجد العديد من إستراتيجيات الاقتصادية نتطرق لأهمها فيما يلي[1]:

1-الإستراتجية المعتمدة على التنمية الزراعية:

لقد أثبتت تجارب العديد من الدول المتقدمة مثل بريطانيا أثناء القرن الثامن عشر وألمانيا أثناء القرن التاسع عشر أن للزراعة دور مهم وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث يترتب عن الاهتمام بهذا القطاع زيادة في الدخل الزراعي ومن ثم زيادة في المدخرات والتي يتم توجيهها إلى قطاعات أخرى وخاصة القطاع الصناعي. وفيما يلي ذكر لأهم جوانب مساهمة التنمية الزراعية في التنمية الاقتصادية عامة والتنمية الصناعية والخاصة:

-تلبية فائض الطلب المتزايد على الغداء ومن ثم تجنب تسرب الدخل إلى الخارج عن طريق توفير العديد من المنتجات الأولية لقطاع الصناعة.

-توفير الصرف الأجنبي من خلال تصدير ما يزيد عن حاجيات السوق المحلية من السلع الزراعية.

-فتح أسواق واسعة للمنتجات الصناعية علاوة على تزويد قطاع الصناعة بقدر من قوة العمل.

-الإسهام في تنشيط أسواق التبادل وما يقتضيه الأمر من تنمية وسائل النقل والاتصال.

2-الإستراتجية المعتمدة على التنمية الصناعية:

إن الدول النامية التي تسعى لإحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد الوطني لكسر الجمود الناشئ عن الاعتماد على قطاع أولي وحيد (قائم على إنتاج المواد الأولية والمواد الخام في قطاع الزراعة أو التصدير أو استخراج البترول)، يمكنها لتحقيق ذلك اعتماد إستراتيجية لتنمية الاقتصادية يكون التصنيع المحور الرئيسي فيها (إستراتيجية التنمية)، أي جعل القطاع الصناعي قائدا لباقي القطاعات الاقتصادية، وفيما يلي ذكر مختصر للاستراتيجيات التصنيع التي يمكن اعتمادها كإستراتيجية تنموية في الدول النامية.

2-1 إستراتيجية إشباع الطلب المحلي المتولد في القطاع الأولي:

وتعتبر هذه الإستراتيجية المرحلة الأولى لتنمية الصناعية وتبدأ استجابة للطلب المحلي المتولد في القطاع الأولي والذي يوفر الموارد اللازمة للصناعات، فالطلب على المنتجات يعمل على استخدام الخامات المنتجة في القطاع الزراعي.

[1] الوليد قسيوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، محمد خيضر بسكرة، 2018، ص46.

2-2 إستراتيجية إحلال الواردات:

يعني إحلال الواردات أن تنتج محليا ما كان يستورد أو ما كان يمكن استيراده لو لم نهتم بهذا الإنتاج، في حين يرىcHenery أنه نتيجة لتغير المزايا النسبية لخدمات عوامل الإنتاج خلال عملية النمو الاقتصادي يترتب على ذلك عملية إحلال الواردات بالإنتاج الوطني.

2-3 إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير

هي عبارة عن إستراتيجية للتنمية الاقتصادية موجهة للخارج، حيث يكون الهدف من إقامتها التوجه إلى السوق الخارجي، وتقوم على اختيار عدد من الصناعات وخاصة الصناعات التي تتميز بميزة نسبية وحسب هذه الإستراتيجية يعتبر التصدير بمثابة المحرك الرئيسي لنمو الاقتصادي وهو السبيل الأمثل الذي ينبغي على الدول النامية إتباعه.

2-4 الجمع بين إستراتيجية إحلال الواردات والتصنيع لتصدير

نتيجة للعوائق العديدة التي تواجه تطبيق استراتيجي إحلال الواردات والتصنيع لتصدير، فإنها يمكن للدول النامية أن تتبنى الإستراتيجيتين من خلال عملية التصنيع على أن تختلف حصص كل نوع حسب مرحلة التنمية.

2-5 إستراتيجية التصنيع لتلبية الحاجات الأساسية

هي إستراتيجية مكملة لإستراتيجيتين إحلال الواردات والتصنيع لتصدير، حيث أنها تقوم بتحقيق التوازن والترشيد لكلا الإستراتيجيتين وصولا إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي من خلال إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات محدودة الدخل.

3-إستراتيجية الربط بين التنمية الصناعية والزراعية[1]:

هناك من يرى أن تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية يتطلب انتهاج إستراتيجية الربط بين الزراعة والصناعة، حيث أن توسيع الصناعة يعتمد إلى حد كبير على التحسينات في الإنتاجية الزراعية، وبالمثل فإن التحسينات في الإنتاجية الزراعية تعتمد على التجهيزات اللازمة من المستلزمات الإنتاج من الصناعة أي أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى تنمية القطاعيين معا فتطور الصناعة دون الزراعة يؤدي لا محال إلى ظهور عقبات في طرق التصنيع والعكس صحيح وتتطلب عملية الربط هذه تحقيق نوع من التوازن بين القطاعين، حيث أنه في غياب هذا التوازن فإننا نجد أن كل قطاع يعمل على تفويض الآخر وإضعافه بإحدى الصورتين الآتيتين:

- بفشله في تزويده بما يحتاج إليه من مستلزمات أساسية سواء في صورة سلع أو خدمات.
- عدم نجاحه في إيجاد أسواق لاستيعاب إنتاجه.

4- إستراتيجية التنمية المستقلة:

برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات وذلك كرد على محالة الدول الرأسمالية المتقدمة السيطرة على الدول النامية، ويعتبر "**بول بارن**" رائد في الدعوة إلى تحقيق التنمية

[1] الوليد قسوم ميساوي، مرجع سبق ذكره، ص48.

المستقلة في كتابه الاقتصاد السياسي للتنمية حيث ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله أفضل استغلال ممكن.

5- إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة[1]:

يعد الاقتصادي "سان" من رواد هذه الإستراتيجية ولقد أكد أن مستوى المعيشة لا يقاس بالدخل الفردي واستهلاك السلع بل يقاس بالقدرات البشرية ممثلة في ما يستطيع الفرد عمله وأن توسيع هذه القدرات يعني حرية الاختيار.

ثانيا/ المعايير الرئيسة لقياس التنمية الاقتصادية:

مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية: يعبر المؤشر عن مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو لأداء محدد خلال فترة زمنية ويعتبر مؤشر دخل الفرد ومؤشر نصيب الفرد من الناتج الداخلي من أهم المؤشرات المعتمدة لقياس التنمية الاقتصادية[2].

1- توجد ثلاث معايير رئيسية لقياس التنمية أو النمو الاقتصادي[3]:

معايير الدخل: وهي تعتبر أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي.

معايير اجتماعية: وهي تتخذ من بعض المؤشرات الاجتماعية مثل التعليم والصحة مؤشر على درجة التقدم الاقتصادي.

معايير هيكلية: وهي تتخذ من التغيرات في هيكل الاقتصاد القومي خاصة التغيرات في القطاع الصناعي مؤشر على درجة التقدم الاقتصادي.

2- أفضل مقياس للتنمية الاقتصادية[4]: ولكن حتى مع الأرقام أكثر دقة يعتبر استخدام الدخل كمقياس للتنمية أداة ضعيفة وقد بذلت جهود الاستبدال نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي كمقياس أكثر موثوقية وهو عادة مؤشر لعدة متغيرات اقتصادية واجتماعية.

1-الجودة المادية لمؤشر الحياة THE PHYSICAL QUALITY OF LIFE INDEX(PQLI)

وثمة مقياس بديل الرفاه هو مؤشر PQLI الذي يجمع بين ثلاث مؤشرات: معدل وفيات الرضع، العمر المتوقع، معدل معرفة البالغين بالقراءة والكتابة والقدرة على القراءة والكتابة بأي لغة (بالنسبة المئوية)، ويمثل المتغيران الأولان آثار التغذية والصحة العامة والدخل والبيئة العامة ويرتبط متوسط العمر المتوقع إيجابا بالناتج القومي الإجمالي للفرد من خلال تأثير الناتج القومي على دخل الفقراء والإنفاق العام ولاسيما الرعاية الصحية وفي الواقع لا يضيف الناتج القومي الإجمالي على دخل الفقراء والإنفاق العام ولاسيما على الرعاية الصحية وفي الواقع لا يضيف الناتج القومي الإجمالي أي تفسير إضافي لتلك الخاصة بالفقر والإنفاق على الصحة العامة وتعكس وفيات

---

[1] الوليد قسوم ميساوي، مرجع سبق ذكره، ص49.

[2] خلود قربوج، **أهداف التنمية الاقتصادية بين الفكر الاقتصادي والفكر الاقتصادي الوضعي**، مجلة بيت المشورة جامعة الزيتونة، تونس، العدد16، أكتوبر 2021، دولة قطر، ص137.

[3] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص97.

[4] خالد محمد سواغي، مرجع سبق ذكره، ص23، 24.

الرضع توفر المياه النظيفة، وحالة البيئة المنزلية، صحة الأم، ويعد محو الأمية مقياس للرفاهية وكذلك شرطا للتنمية الاقتصادية.

2-مؤشر التنمية البشرية(HDI)[1] HUMAN DEVELOPMENT INDEX:

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) بأن التنمية البشرية هي عملية لتوسيع خيارات الناس وأهمها أن يعيش حياة طويلة وصحية وأن يتعلم ويحظى بمستوى معيشي لائق وفي مواجهة التقييم الواسع النطاق الذي مفاده أن الثمانينات كانت عقدا ضائعا lostdecade بالنسبة للدول النامية وقال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن أوجه التفاوت في التنمية البشرية بين الدول المتقدمة DCs والدول الأقل نموا LDCs اقل بكثير من أوجه التفاوت في الدخل الفردي. وان التنمية البشرية ضاقت كثيرا بين الدول المتقدمه DCs والدول اقل نموا LDCs بينما اتسعت فجوات الدخل INCOME GAPS وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار جهوده لقياس التنمية البشرية ببناء مقياس بديل آخر لرفاه، وهو مؤشر التنمية البشرية HDI.

ويلخص مؤشر التنمية البشرية قدرا كبيرا من الأداء الاجتماعي في مؤشر مركب يجمع بين ثلاث مؤشرات

1-طول العمر(بديل الصحة والتغذية) والتعليم ومستويات ويقاس طول العمل بمتوسط العمل المتوقع بالسنوات عند الولادة محسوبا على افتراض أن الأطفال المولودون في سنة معينة يشهدون معدل الوفيات الحالي لكل مجموعة عمرية (السنة الأولى والسنة الثانية والثالثة وما إلى ذلك من خلال السنة N) طوال حياتهم ويستند مؤشر مستويات المعيشة إلى لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

التحصيل العلمي: هو مركب من متغيرين

وزن الثلثين على أساس معدل محو أمية الكبار (بالنسبة المئوية).

ووزن الثلث بمعدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الابتدائية والمتوسط والثالثة (بالنسبة المئوية).

الفرع الرابع: أهمية ومتطلبات التنمية الاقتصادية وأهدافها

أولا/ أهمية التنمية الاقتصادية:

من خلال ما تقدم نرى أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية يمكن أن نلخص منها ما يلي[2]:

1- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.

2- توفير فرص عمل للمواطنين.

3- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.

4- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.

---

[1] خالد محمد سواغي، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

[2] سعاد ابراهيم السلموني، **استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دار النشر المنهل، كتاب رقمي، الطبعة الأولى، 2020، ص 23.

5- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.

6- تسديد ديون الدولة.

7- تحقيق الأمن القومي.

ثانيا/ متطلبات التنمية الاقتصادية[1]:

1- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.

2- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة.

3- توفير الموارد البشرية المتخصصة.

4- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

5- توفير الأمن والاستقرار.

6- نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

ثالثا/ أهداف التنمية الاقتصادية:

تعبر أهداف التنمية الاقتصادية لبلد ما عن طبيعة المرحلة الاقتصادية التي يمر بها ذلك البلد كما تعتبر نوع من السياسات الاقتصادية التي ينتهجها وصولا لتحقيق أهدافه الرئيسية، حيث تختلف الغايات من بلد لآخر إلا أن هناك أهداف تسعى إليها معظم الدول والتي نلخصها فيما يلي[2]:

1- زيادة الدخل القومي: تساعد زيادة الدخل القومي الحقيقي في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول الخاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.

2- رفع مستوى معيشة السكان: يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية إلى تحقيقها، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى، ذلك أن التنمية تحدث عند حدوث زيادة في الدخل القومي لكنها قد لا تكون مصحوبة بأي تغير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما تزيد نسبة السكان بدرجة أكبر من زيادة الدخل القومي مما يجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد ضمن هذا الدخل ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة.

3- تقليل التفاوض في الدخول والثروات: إن التفاوت في توزيع الدخول والثروات يؤدي إلى إصابة المجتمع بعدة أضرار جسيمة حيث يعمل على تردده بين حالة الفقر المقع وحالة الغنى المفرط، هذا يؤدي إلى اضطرابات شديدة، وعليه فإن تقليل هذا التفاوت يعتبر من بين أهداف التنمية الاقتصادية.

---

[1] سعاد ابراهيم السلموني، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

[2] طارق خاطر، **أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة1، العدد10، جوان 2016، ص 66-67.

4- تعديل الاختلالات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية: تلعب التنمية الاقتصادية دورا مهما في إعادة النسب والعلاقات فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال التقليل من هيمنة القطاع الزراعي على الاقتصاد القومي وإفساح المجال للصناعة أن تلعب الدور القيادي للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

الفرع الخامس: مستلزمات ودعائم التنمية الاقتصادية و عقباتها

أولا/ مستلزمات التنمية الاقتصادية:

1-تجميع رأس المال[1]: تتطلب هذه العملية وجود توفير حجم مناسب من الادخارات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك، ووجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة، وتوفر أجهزة ومؤسسات تمويلية تتولى المسؤولية.

إن الحاجة لتكوين رأس المال يجري تقديرها على أساس تقدير معدل النمو السكاني وتحديد معدل النمو في الدخل القومي المستهدف، وتقدير رأس المال إلى الإنتاج أي نسبة الاستثمار والإنتاج الإضافي الذي يتم الحصول عليه نتيجة الاستثمار مثلا: إذا كان معدل النمو للسكان(1%) وبنسبة لرأس المال إلى الإنتاج (4%) فإن نسبة الادخار في الدخل ينبغي أن يكون4%.

2-الموارد الطبيعية[2]: تعتبر الموارد الطبيعية عاملا مهما يمكن أن يساعد على تحقيق التنمية في حالة وجودها من ناحية، وفي حالة توفر الموارد الأخرى التي تتيح استخدامها وبالذات ما يتصل منها بالموارد البشرية المتطورة، والمتصلة بتوفير قدرات إدارية وتنظيمية، ومهارات لدى العاملين خاصة وأن هناك من يربط بين وفرة الموارد الطبيعية وتحقق النمو في الدول المتقدمة كإنجلترا وفرنسا وألمانيا وأمريكا، والذي أسهم في تطور نوعية مواردها البشرية، بما في ذلك نوعية قوامها العاملة ومن خلال تطور التعليم فيها وما يؤكده هو أن العديد من الدول قد استطاعت تحقيق النمو فيها بدون وجود وفرة لديها من الموارد الطبيعية، كما في اليابان مثلا واعتماد على تطور مواردها البشرية المرتبطة بتطور التعليم فيها وارتباطه الوثيق بالمجالات الإنتاجية، كما أن ما يثبت دور الموارد البشرية المتطورة.

هذا هو عجز العديد من الدول التي توجد لديها وفرة في الموارد الطبيعية ولكنها لم تستطيع أن تحقق التطور، وحتى أنها عجزت عن استخدام هذه الموارد وعجزت عن تحقيق الكفاءة في هذا الاستخدام وعجزت عن تحقيق انتفاع مناسب من هذه الموارد وهذا العجز مرتبط بضعف تطور قدراتها الإدارية والبشرية وضعف تطور مهارات العاملين لديها نتيجة ضعف تطور التعليم وضعف ارتباطه بالمجالات الإنتاجية التي يمكن أن تستخدم الموارد الطبيعية هذه بالشكل الذي يحقق التطور فيها.

---

[1] فؤاد محمد ربيع، **التخطيط والتنمية**، دار الراية للنشر، الأردن الطبعة1، 2020، ص99.

[2] فليح خلف، **التخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة 1، 2017، ص75.

3-التكنولوجيا[1]: تعني التكنولوجيا بأنها الجهد المنظم الذي يتضمن استخدام نتائج البحث والتطوير العلمي في تطوير أساليب ووسائل أداء العمليات الإنتاجية بمعناها الواسع الذي يشمل الخدمات والنشاطات كافة والذي يفترض في كونها أكثر جدوى للاقتصاد والمجتمع وأفراده.

وان التكنولوجيا يمكن أن تتضمن العديد من العناصر من بينها :

- براءة الاختراع والعلامات التجارية.- المعرفة الغير المسجلة، او غير قابلة للتسجيل وفقا للقوانين التي تنظم براءات الاختراع والعلامات التجارية.
- المهارات التي تتصل بالأشخاص العاملين ولا تنفصل عنهم.
- المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية، وبصفة خاصة منها المكائن، والآلات والمعدات وغيرها.

ثانيا: دعائم التنمية الاقتصادية[2]:

1-الدولة (الحكومة): أكدت أغلب التجارب أن عملية التنمية لا يمكن أن تنجح بعيدا عن دور الدولة التنظيمي، والذي يتمثل في البناء الجيد للمؤسسات وتطوير البنى التحتية وتوفير الأمن وتطبيق القانون، ويفترض أن يتوقف دور الدولة عند هذا الحد ولا يتجاوز ذلك وإلا شكل ذلك عقبة أمام عملية التنمية فقد ثبت عدم كفاءة تدخل الدولة في الاقتصاد كمنتج إذ أن الضغوط السياسية والاجتماعية قد تدفع الحكومة في بعض الأحيان إلى إتباع سياسات اجتماعية لا تتفق مع المنطق الاقتصادي.

إذا فالدعوة لتدخل الدولة لا يعني إلغاء القطاع الخاص أو العمل على هيمنة الدول على النشاط الاقتصادي بل تعني أن يكون دور الدولة مساند ومدعم ومصحح للقطاع الخاص دون الابتعاد عن آلية السوق.

2-رفع مستوى التراكم الرأسمالي: أي توفير حد أدنى من الموارد الاستثمارية التي توجه لعملية التنمية ولبناء قاعدة قوية من الصناعات الحديثة ولتوفير قاعدة من رأس المال الاجتماعي بما يساعد على انطلاق الاقتصاد القومي في مسار النمو الذاتي، ويقتضي رفع معدل نمو الدخل القومي أعلى من معدل النمو السكاني مما يترتب عليه ارتفاع معدل نمو دخل الفرد بدرجة تسمح بزيادة المدخرات والاستثمارات وبالتالي تحدث إضافة مستمرة للطاقة الإنتاجية للمجتمع.

3-التصنيع: يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية إذ يتوقف عليه تصحيح الاختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف ويحتاج التصنيع السريع إلى زيادة حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي لأن زيادة الاستثمار في الصناعة يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي ويؤدي إلى زيادة قدرة هذا القطاع على استيعاب القوى العاملة وبالتالي التخلص تدريجيا من البطالة والفقر.

---

[1] فليح خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص76.

[2] أحمد رمضان نعمة الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 91-92.

4-التقدم التكنولوجي: بمعنى ضرورة اختيار التكنولوجيا التي تتلائم مع ظروف البلد النامي من حيث المستوى الفني والخبرات التي يمتلكها العاملين في هذه الدول لأن اختيار التكنولوجيا المعقدة وذات المستوى العالي سوف يخلق تبعية تكنولوجية للبلدان المصدرة لتلك التكنولوجيا.

ثالثا/ عقبات التنمية الاقتصادية:

هناك عدة عقبات تتعرض لها التنمية الاقتصادية وخاصة الدول المتخلفة ونوجزها بما يلي[1]:

1-استمرار الحلقات المفرغة: والتي تشير إلى أن الدول المتخلفة لا تواجه عقبات منفصلة بل إنها تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها حيث أن كل عقبة من العقبات تؤثر وتتأثر بالعقبات الأخرى أي أن كل عقبة من هذه العقبات هي سبب في الوقت نفسه مع العقبات الأخرى، وما يزيد من حدة هذه العقبة هو النمو السكاني المرتفع الأمر الذي من شأنه الإبقاء على حالة الانخفاض في المستويات الاقتصادية.

2العقبات الاقتصادية: حيث تعاني أغلب الدول النامية من عقبات اقتصادية عديدة منها:

-انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية.

-قلة التكوين لرأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية.

-إن معاناة الدول النامية من تفاقم التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية وحتى العسكرية التي لا تريد للدول النامية أن تتطور وتتقدم بل تريد أن تبقى الدول النامية أسواقا مفتوحة لمنتجاتها وحتى إدارتها في اتخاذ القرارات السياسية ليست بأيديهم بل توجهها القوى الخارجية.

-العقبات التكنولوجية والتنظيمية: حيث هناك مشروعات اقتصادية لا يستطيع القطاع الخاص فقط القيام بها بل هناك يجب أن يكون تعاون بين القطاع العام في ذلك من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام حيث يجب التطوير الإداري في شتى المجالات بركب التقدم بكل ما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري الكثيف والتركيز على الدورات التدريبية بما يناسب كل دولة لنقل التكنولوجيا لها.

الفرع السادس: نظرية الانفتاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

نظرية الانفتاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

مع بروز ظاهرة العولمة زاد الاقتناع لدى مفكري هذه النظرية بأن السند الأساسي لإستراتيجية التنمية هو زيادة الانفتاح على قوى السوق والمنافسة الدولية، ولم يقتصر ذلك على إزالة المعوقات القائمة على الحدود أمام التعاملات الاقتصادية الدولية بل شمل أيضا تقليص وإنهاء عمليات تدخل الدولة وربط ذلك بوضع تدابير للقضاء على الاختلالات المالية في الاقتصاد الكلي هذه الحالة بنيت على أساس افتراض مفاده أنه سيتسنى تخصيص الموارد لمزيد من الفاعلية وجذب المدخرات الأجنبية وترسيخ القدرات التكنولوجية.

[1] فؤاد محمد ربيع، **مرجع سبق ذكره**، ص 102-103.

وبزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وقد شكلت هذه العوامل إلى جانب الاستقرار السياسي و الإدارة السليمة واحترام حقوق الملكية والاستثمار العام في الموارد البشرية ما اعتبر بمثابة إستراتيجية للنمو قابلة لتعميم والتطبيق.

فسجل التنمية يوضح أن لجميع العناصر الأساسية التي يتضمنها نهج الانفتاح له دور كبير ملموس في التنمية الاقتصادية فالمشاريع الخاصة ونشاط طبقة رجال الأعمال هما محركا التنمية، وعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي حتمية بالنسبة للتنمية المستدامة كما أن توفر بيئة اقتصادية كلية مستقرة هو أمر حيوي ومهم لكن عناصر هذا النهج ينبغي أن تصاغ بطريقة علمية يراعى فيها تسلسلا لتغيرات بعناية وأن تكيف على النحو الأقرب مع أوضاع الدول المختلفة وتعترف بأوجه القصور الهيكلي في الاقتصاديات النامية ولا تعظم طرائق عمل الأسواق خافية ما يكتنفها من عيوب أو سلبيات وقائمة على الإدارة السلسة للأسواق الوطنية[1]

ورغم ذلك، فإن هناك تحديا كبيرا بسبب استمرار التفاوت في القوة الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة، حيث أن القيمة المضافة السنوية التي يحققها عدد من الشركات العابرة للقومية في الدول المتقدمة تفوق الناتج المحلي الإجمالي لمعظم الدول النامية، ويترافق ذلك مع قلة الهياكل الأساسية ومرافق التمويل والتكنولوجيا وخدمات التسويق والخدمات الكثيفة بالاعتماد على المهارات، وهذا يؤدي إلى ارتفاع كبير في الكلف الاقتصادية بالنسبة لعدد كبير من الدول النامية مع ما يترتب على ذلك من تأثيرات مهمة على قدرت التنوع لإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة أعلى ومخاطر هذا التنوع ومدى استدامته، فضلا عن التنافس في هذا المجال، كما أن القصور وضعف المؤسسات يشيران إلى وجود قدرة محلية كافية لإستعاب التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبشرية الناتجة عن التكيف أو عن الهزات المحلية والخارجية[2].

وبالتالي ترى هذه النظرية أنه ولكي يحقق الانفتاح الاقتصادي آثار الايجابية على التنمية الاقتصادية فلا بد من[3]:

1- تهيئة بيئة استثمارية سليمة تتقارب فيها مصالح الشركات مع مصالح التنمية.

2- إدارة الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل سليم يراعي أهداف التنمية.

3- إدارة توزيع فوائد التنمية بشكل أكثر عدالة

---

[1] أيمن إبراهيم القرعان، **أثر الانفتاح الاقتصادي على الحريات السياسية في مصر والجزائر (2000-2010)** ، بكالوريوس إدارة عامة، جامعة اليرموك (1992) قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص اقتصاد السياسي الدولي في جامعة اليرموك، إربد، الأردن، في 2012/12/11، ص 42.

[2] أيمن إبراهيم القرعان، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

[3] **نفس المرجع**، ص43

المبحث الثاني: علاقة الانفتاح الاقتصادية بالتنمية الاقتصادية (اهم دراسات نظرية والتطبيقية)

لقد كان لنظرية النمو الداخلي الدور الكبير في دراسة العلاقة الايجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل وهذا من خلال[1]:

-استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع.

-زيادة المنافع المتدفقة عن الأبحاث والتطوير وتحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج.

-تقليل تشوهات الأسعار يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية.

-تحقيق تخصيص أكبر وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطية وتقديم منتجات وخدمات جديدة.

-التجارة الدولية تحفز وتسهل تدفق الاستثمارات الأجنبية من الدول المتقدمة إلى الاقتصاديات الناشئة والصغيرة والتي تكون مرفقة بطرق التسيير المتقدمة والمهارات والتي تسهم في تحفيز النمو والتقدم الاقتصادي والبشري.

- **دراسة البنك الدولي 1987:** أجريت هذه الدراسة على عدد من الدول النامية للفترة 1946-1986، وقد خلص هذه الدراسة الى تسارع نمو الصادرات واجمالي الناتج المحلي الحقيقي في النماذج التي فيها الانفتاح التجاري بالقوة والاستمرارية.
- **دراسة Tyler 1981:** ان العلاقة الطردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي وتزداد وضوحا مع زيادة الصادرات الى اجمالي الصادرات.
- **دراسة FEDER 1983:** اهتم بقياس أثر نمو التجارة الخارجية على معدل النمو الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على الفرضيات منطقية خلال الفترة 1963-1973، وكانت نتائجها عند اختيار العلاقة إيجابية من خلال إعادة التخصيص للموارد من القطاعات غير التصديرية الى القطاعات التصديرية ذات الإنتاجية.

-توصلت دراسة أعدها Leuine et Renelt (1992) إلى وجود علاقة سببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من خلال الاستثمار، فإذا كان الانفتاح يسمح بالحصول على السلع الرأسمالية فإن ذلك يؤدي إلى النمو على المدى الطويل، وربط Edwadrds 1993 النمو بتحرير التجارة في البلدان النامية وبين أن التحول من نظام الحماية إلى تحرير التجارة أدى إلى معدلات نمو مرتفعة نسبيا في العيد من البلدان النامية.

وتوصلت (Harision 1996) إلى استنتاجات متماثلة باستخدام مجموعة متنوعة من مؤشرات الانفتاح وباستعمال أساليب تقدير مختلفة، وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين الانفتاح والنمو[2].

---

[1] صارة زعيتري وشويكات محمد، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017**، مجلة البحوث والدراسات التجارية جامعة الجلفة، مجلد 3، عدد2سبتمبر،2019، ص 214.

[2] مراد تهتان، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على مجموعة الدول العربية 1980-2006**، جامعة المدية، المجلد8، العدد2، 2011، ص108.

- **وتشير دراسة David Elhanan and Alexander (1997)**، الى ان الانفتاح التجاري لا يتيح لبلد ما ان يستغل مزايا النسبية في الإنتاج فقط وانما يتيح له أيضا تشجيع استراد المنتجات الأقل تكلفة التي غالبا ما تحتوي على التكنولوجيا المتقدمة مما يزيد من المنافسة ويؤدي الى تحسين الإنتاجية كما يؤدي تحرير التجارة الى استخدام مجموعة اكثر تنوعا من السلع الوسيطية والمعدات الرأسمالية التي تعزز الإنتاجية ويوفر انتقال الاثار الناشئة عن التكنولوجيا التي تحتويها هذه السلع الية رئيسية للدول النامية تمكنها من اللحاق بمستويات الإنتاجية التي حققها الاقتصاديات المتقدمة[1].
- **دراسة فيشر 2003:** لقد بين فيشر انه كلما زادت درجة الانفتاح على العالم الخارجي، كلما تعزز النمو والدخل.
- الدراسة التجريبية بما في ذلك Ben David (1993) و Sachs and waner (1995) تأثير إيجابيا الانفتاح (المعبر عنه بمستوى التعريفات الجمركية، الحواجز الغير جمركية، معدل سعر الصرف وما الى ذلك) على النمو(ممثلة بمعدل نمو الدخل او مستوى دخل الفرد) العديد من الدراسات حول هذا الموضوع توصلت الى تضاعف التبادلات يسمح للبلدان المعنية بالحصول على نمو في الإنتاجية[2].

❖ **<u>آراء مفكرو المذهب الكلاسيكي:</u>**

– لقد قام مفكرو هذه المدرسة بمعارضة ما ذهب اليه رواد المدرسة التجارية بشدة ، وطالبو بالحرية الاقتصادية فظهر ما يعرف بحيادة السياسات التجارية، ومن اهم رواد هذا الفكر آدم سميث الذي أشار الى الانفتاح التجاري في تهيئة الفرصة لتطبيق التخصص وتقسيم العمل وتصريف فائض الى الدول التي ينعدم فيها التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي اتساع السوق وزيادة الكفاءة الإنتاجية.

اما دافيد ريكاردو أظهر أهمية الانفتاح التجاري للدول من خلال نظرية الميزة النسبية، وقد بين ان التبادل التجاري يحصل باختلاف التكاليف النسبية للإنتاج، وتحويل القطاعات الأكثر كفاءة وتحسين رفاهية السكان، في حين جون ستيوارت ميل وضح من خلال نظرية النفقات النسبية في ظل إمكانية الإنتاج الساكن، ان الانفتاح التجاري يؤدي الى منافع اقتصادية مباشرة تتمثل في الاستخدام الكفء لقوى التجارة الخارجية باعتبار ان لها تأثير ديناميكا ونفعا غير مباشر يتمثل أساسا في رفع المستوى العام للإنتاجية ويعتبر ذو أهمية كبيرة[3].

---

[1] عبد العزيز طيبة ، **مرجع سبق ذكره**، ص136.

[2] Kifani chahida. **L'ouverture et le développement économique en algerie**. Université de Tlemcen. Journal of excellence for Economices and Mangement Reseavch. Volume1. Numéro2.2017. Page312.

[3] جمال زيدون وآخرون، **الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2014)**، مجلة اقتصاد المال والاعمال FBE، المركز الجامعي بالحاج بوشعيب عين تموشنت، المجلد03، العدد02، جوان2019، ص 350.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

قبل البدء في عملية البحث عن موضوع ما، لابد من الرجوع إلى الدراسات السابقة.

المطلب1: الدراسات العربية

الدراسة الأولى: شروق دي الشهري، نشوى مصطفى محمد، بعنوان أثر الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة الزمنية(1980-2011) وذلك بناءا على الفرضية التي مفادها يؤثر الانفتاح التجاري طردا على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية وبيات تأثيراته على المديونية الخارجية وأيضا قياس العلاقة بين المتغيرين، وذلك بهدف تقديم محاولة لتوجيه صانعي القرارات والسياسات الاقتصادية.

الدراسة الثانية: م.م محمد حسن عودة، دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق (1997-2012) جامعة البصرة كلية الإدارة والاقتصاد يهدف البحث إلى التعرف على آثار الانفتاح الاقتصادي وهل هو قادر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة من جانب وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإسهامها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية من جانب آخر.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1-Kifani chahida. L'ouverture et le développement économique en algerie Léouverture. Semble être aujourd'hui un catalyseur de la croissance économique tantdans les pays émergents que dans les pays développés plusieurs êtudes empiriques incluant l'ouverture sur le développement économique en algérie couvrant les année(1994-2014).

تهدف هذه الدراسة الى تقييم أثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(1994-2014).

2- Mélissa sybille badid ,impact des ivestissem directs etrage rsetde l'ouverture commerciale sur lacroissa CE économique mémoire 2016 université de Québec Montréal prése técomme exigence partielle de lamitraise économique

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الانفتاح التجاري والاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي حيث توصلت الدراسة إلى إيجاد تأثيرات هذان المتغيران على النمو الاقتصادي حيث يساهم الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر بزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثالث: الدراسات المحلية

الدراسة الأولى: طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في التعرف على واقع الانفتاح الاقتصادي في دول شمال إفريقيا وأثره على نموها الاقتصادي خلال الفترة 1990-2010 ما توصلت إليه هذه الدراسة أنه يعتبر بعض الاقتصاديون للانفتاح الاقتصادي على أنه مصدر تمويل يسمح بجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني والمساهمة بتمويل الاستثمارات المحلية بينما البعض الآخر يرى انه أسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني من خلال تفاعل مع الاقتصاد العالمي لتحقيق أهداف التنمية.

الدراسة الثانية: مولاي علي مولاي ويعقوب محمد، التنمية المالية الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (1980-2018) تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير التنمية المالية والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1980-2018) توصلت النتائج إلى أن التنمية المالية والانفتاح التجاري يؤثران ايجابيا في النمو الاقتصادي كما أن اتجاه السببية يكون من الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص نحو النمو الاقتصادي.

المطلب الرابع: القيمة المضافة

من خلال الدراسات السابقة المحلية والأجنبية والعربية سنقوم من خلال هذا المطلب المقارنة بين الدراسات مع الدراسة التي بين أيدينا وسنحاول إبراز القيمة المضافة التي جاءت بها هذه الدراسة من خلال:

أولا/ المنهج: اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث حدث تشابه وكذا اختلاف مع بعض الدراسات الحالية التي اعتمدت على مناهج تتماشى مع طبيعة الدراسة، كما اختلفت أيضا في النموذج المتبع.

ثانيا/ المتغيرات: اختلاف دراستنا مع الدراسات السابقة في متغيرات الدراسة المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

القيمة المضافة: أختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، وذلك أن هذه الدراسة عالجت الانفتاح الاقتصادي من الجانب التجارة الخارجية، لمعرفة مدى الانفتاح الاقتصادي الجزائري على العالم الخارجي.

خلاصة الفصل:

إن الآثار الايجابية التي يمكن أن تنجم عن سياسة الانفتاح للدول النامية إذا أحسنت التعامل معه أدت بالكثير منها إلى تهيئة الظروف المناسبة للحصول على أكثر قدر ممكن من هذه المزايا ونظرا للنجاح الذي تحققه سياسة الانفتاح الاقتصادي بشقيه المالي والتجاري فإنه يؤدي إلى خلق المنافسة بين المؤسسات المحلية مما يساهم في تحسين جودة المنتجات المحلية المصدرة وتقليل الاستيراد من الخارج مما يشجع على جلب الاستثمارات الأجنبية. من خلال هذا الفصل توصلنا إلى معرفة الأهمية الكبيرة للانفتاح الاقتصادي سواء من حيث الزيادة وتنويع الصادرات وتقليل الواردات أو تبني الاستثمارات الأجنبية وقد اتضح من خلال الدراسة النظرية أنه توجد علاقة ايجابية ما بين الانفتاح الاقتصادي والنمو والتنمية الاقتصادية وهذا في كل الدول مهما كانت درجة تقدمها أو تخلفها.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لأثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010- 2020)

تمهيد الفصل الثاني:

إن الاقتصاد الجزائري يعتبر من الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي، وذلك بالنظر إلى الخصائص التي يتميز بها هيكل الصادرات والواردات حيث يشكل قطاع المحروقات الركيزة الأساسية لاقتصاد الجزائر حيث يمثل نسبة 95% من إجمال صادرات قطاع المحروقات فهو يمثل المورد الأول لتحصيل النقد الأجنبي وتمويل الواردات المطلوبة للتنمية وبرامج النمو مما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية ومرهونة بتقلبات أسعار النفط والطلب الخارجي لهذه المادة.

ولتحليل ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كتالي:

-**المبحث الأول:** برامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

-**المبحث الثاني:** مدى الانفتاح الاقتصادي للجزائر على العالم الخارجي، واقع الانفتاح في الجزائر خلال الفترة (2010- 2020).

-**المبحث الثالث:** تحليل تطورات معدلات النمو الاقتصادي والميزان التجاري ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010- 2020).

المبحث الأول: برامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر

إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تحتاج إلى مستوى عالي من الاهتمام، والدعم الذي توليه لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة برنامج دعم الإنعاش (2001-2004) والبرنامج التكميلي (2005-2009) والبرنامج الخماسي (2010-2014) والبرنامج الخماسي لنمو (2015-2019) والنموذج الاقتصادي الجديد (2016-2019) والتي سنتطرق إليها بإيجاز:

❖ أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

هو برنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد على أربع سنوات (2001-2004) يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات الاقتصادية والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشية والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية [1].

❖ ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005- 2009)

البرنامج التكميلي لدعم النمو هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 07 أفريل (2005-2009) في إطار مواصلة إستراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص للفترة (2001-2004) تم تخصيص مبلغ 8705 مليار دينار أي حوالي 114 دولار أمريكي تتركز محاوره الأساسية في برنامج تحسين مستوى معيشة السكان وتطوير المنشآت الأساسية ودعم التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى تطوير الخدمة العمومية وتحديثها[2].

❖ ثالثا: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

- يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك، وتواصلت هذه الدينامية ببرنامج الفترة (2004-2009) الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب وهو ما تم التطرق إليه آنفا وبذلك بلغت كلفت جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500مليار دج من بينهما بعض المشاريع الهيكلية التي لا تزال قيد الانجاز.

---

[1] سعاد خطوف، **رأس المال البشري وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1980-2018**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه ل م د تخصص اقتصاد التنمية المستدامة، جامعة 20 أوث سكيكدة، 2020-2021، ص184.

[2] نفس المرجع، ص186.

- حجم البرنامج الخماسي2010-2014: يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الخماسي الذي وضع للفترة الممتدة ما بين (2010-2014) 21,214 مليار دج ما يعادل (286 مليار دولار) وهو الغلاف المالي الذي لم يسبق لأي بلد سائر في طريق النمو أن خصصه حيث يعتبر استكمالا للبرنامج التكميلي لدعم النمو أي تم فيه تبني مشاريع جديدة هدفها النهائي هو تحسين مستوى المعيشة بتوجيه أكثر من 40 بالمئة من الاستثمارات المكرسة لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية للجزائريين بهدف تعزيز التنمية البشرية[1].

❖ **رابعا: البرنامج الخماسي للنمو2015- 2019 ونموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2019)**

- بعد المخطط الخماسي السابق للفترة 2010 -2014 ومن أجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني تم إعداد مخطط خماسي جديد للفترة من 2015 إلى 2019، حيث يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية.
- محتوى البرنامج الخماسي للنمو2015-2019:

رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية، ويهدف هذا الأخير إلى بناء اقتصاد تنافسي ومتنوع من شأنه أن يضمن ديمومة التنمية الوطنية وسياسة العدالة الاجتماعية حيث تعتزم الحكومة على حشد كل الوسائل الضرورية من أجل تجسيد الأهداف المقررة للفترة الخماسية للبرنامج (2015- 2019)، وعلى رأسها تحقيق نسبة نمو تقدر ب7% مع آفاق سنة 2019 قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف المعيشة للمواطنين وذلك بمواصلة الجهود التي تم بذلها في إطار تطوير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية مع السهر على استمرارية، المخططات السابقة للتنمية وضمان التحكم في صيانة المنشآت المستلمة[2].

❖ **خامسا: نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2019)**

اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، تم المصادقة علية في 26 جويلية 2016 من قبل مجلس الوزراء، حيث يرتكز من جهة نهج متجدد لسياسة الموازنة يغطي الفترة (2016-2019) وعلى آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد مع حلول سنة 2030، خلال الفترة الموازية، يسلط النموذج الضوء على الأهداف التالية لعام 2019:[3]

---

[1] منى منصوري، **واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات إحصائية**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د، تخصص اقتصاد التنمية المستدامة، جامعة 20 أوث سكيكدة 1955، 2019-2020، ص156، 157.

[2] منى منصوري، مرجع سبق ذكره، ص162.

[3] نفس المرجع، ص169-170.

- تحسين الإيرادات الضريبية العادية لتمكن من تغطية معظم نفقات التسيير.
- انخفاض محسوس في عجز الخزينة بنفس الوقت.
- تعبئة الموارد الإضافية المطلوبة في السوق المالية الداخلية.

المبحث الثاني: مدى الانفتاح الاقتصادي الجزائري على العالم الخارجي(واقع الانفتاح في الجزائر خلال الفترة(2010-2020)

للانفتاح التجاري أهمية كبيرة سواء من حيث إستراتيجية الصادرات والواردات، كما يمكن القول أن أغلب النظريات المفسرة لقيام التبادل التجاري تعترف بالدور الايجابي للانفتاح التجاري. بالإضافة إلى ذلك فقد تعددت وتنوعت الطرق التي يمكن من خلالها قياس درجة الانفتاح في الدول على بعضها البعض ولمعرفة مدى الانفتاح الاقتصادي الجزائري على العالم الخارجي.

سنقوم بحساب درجة الانفتاح التجاري باستخدام:

-مؤشر التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي[1]:

أدى الانفتاح الاقتصادي إلى تسارع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال مساهمة التجارة الخارجية في هيكل الاقتصاد، وتزايد حجم الاستثمارات الأجنبية، كما أدى الانفتاح الاقتصادي إلى تغيير نمط المعيشة للأسر حيث برزت الحاجة لاستهلاك سلع وخدمات لم تكن معروفة من قبل.

إن ارتفاع نسبة هذا المؤشر إلى (45%) فأكثر مؤشرا على درجة الانفتاح الاقتصادي،

ويمكن حساب هذا المؤشر حسب المعادلة التالية:

الصادرات(X)+ الإستيرادات (M)/ الناتج المحلي(GDP)* 100

تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة هذا المؤشر في دولة ما ليس دليلا على التبعية الاقتصادية، فمثلا اليابان تشهد دائما ارتفاع نسبة هذا المؤشر لذلك ليس من المعقول اعتبار اليابان من الدول التابعة اقتصاديا، إلا أن هذا القول يمكن أن ينطبق على الدول النامية.

[1] محمد حسن عودة، **دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق (1997-2002)**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة البرصة، كلية الإدارة والاقتصاد، السنة الثالثة عشر، المجلد الأول، العدد37، 2016، ص 58.

جدول رقم 01: مؤشر الانفتاح الاقتصادي (التجاري) في الجزائر للفترة(2010-2020)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي(**GDP**) بالدولار الأمريكي	إجمالي الصادرات(**X**) بالدولار الأمريكي	إجمالي الواردات(**M**) بالدولار الأمريكي	درجة الانفتاح التجاري TE=(X+M) /GDP*100 %
2010	161,21	58058	38886	60,1%
2011	200,01	74104	44940	59,5 %
2012	209,06	72889	51569	59,5%
2013	209,76	65763	54984	57,6%
2014	213,81	61630	59670	56,7%
2015	165,98	36051	52649	53,4%
2016	160,03	30701	49436	50,1%
2017	170,10	35936	48982	49,9%
2018	174,91	43331	48573	52,5%
2019	171,77	37380	44632	47,7%
2020	145,01	23834	35547	40,9%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- البنك الجزائري

- data.albankaldawli.org

-نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التجارة الخارجية في الجزائر منفتحة على العالم الخارجي حيث تصل نسبة التجارة مجموع الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي بالنسبة المئوية إلى مستويات مرتفعة قليلا بمتوسط قدره 48,03% خلال الفترة (2010-2020)، ستوضح تطور معدلات الانفتاح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: تطور معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر للفترة (2010- 2020)

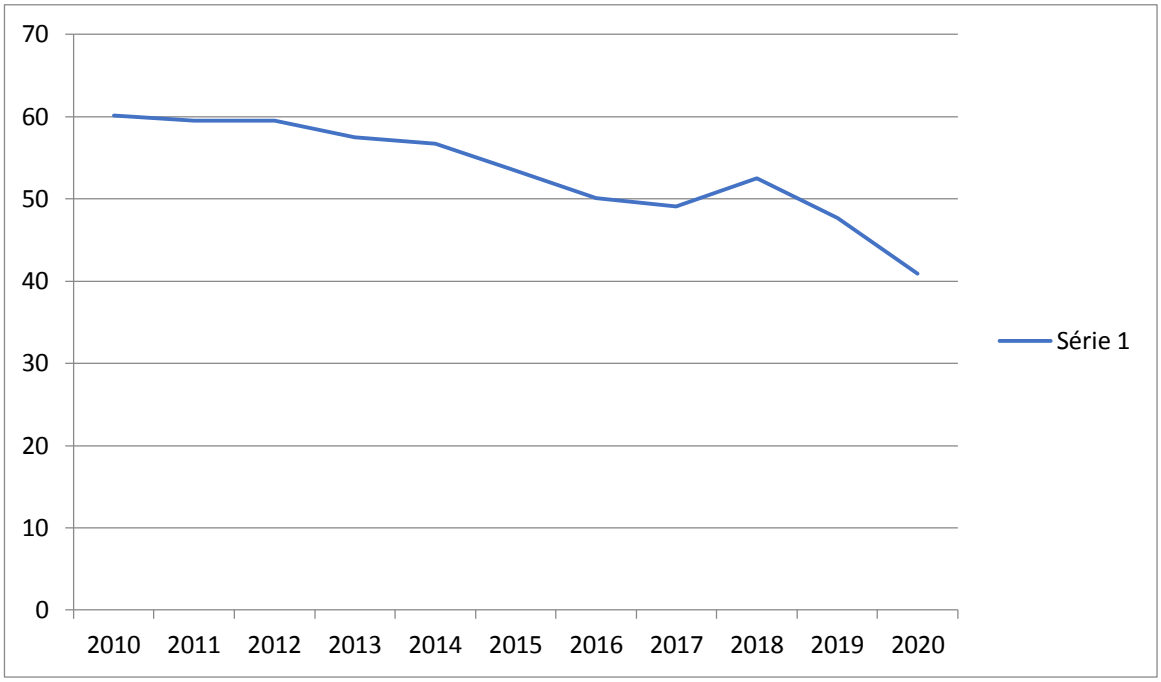

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

-من خلال الجدول والشكل أعلاه، يتبين لنا أن الاقتصاد الجزائري منفتح على العالم الخارجي من خلال نسبة التجارة الخارجية مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بمستويات مرتفعة قليلا بمتوسط قدره 48,03% للفترة 2010-2020 يرجع هذا إلى كون الصادرات الجزائرية تساهم بنسبة معتبرة في حجم الناتج المحلي الإجمالي خاصة مساهمة صادرات قطاع المحروقات.

حيث بلغ متوسط مساهمة إجمالي الصادرات من السلع والخدمات إلى إجمالي الناتج المحلي بالنسبة المئوية قدرت ب 28,21% خلال الفترة 2010-2020.

نلاحظ بداية من سنة 2010 إلى غاية 2012 كانت نسب الانفتاح التجاري شبه مستقر حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2010 قدرت ب 60,1% سبب هذا الارتفاع راجع إلى الزيادة التدريجية في مساهمة صادرات قطاع المحروقات في حجم الناتج المحلي كما سمح الانفتاح التجاري بتنوع السلع داخل الأسواق المحلية من خلال الواردات حيث ظهرت منتجات جديدة وذات جودة جيدة مما أدى إلى زيادة المنافسة بين المنتجين داخل البلد من خلال تحسين جودة المنتجات وتخفيض الأسعار واقتناء تكنولوجيا حديثة لتحسين طرق ووسائل الإنتاج وزيادة الحجم وخفض التكلفة.

وخلال الفترة من سنة 2013 إلى 2020 بدأت نسب الانفتاح التجاري بالتراجع تدريجيا إلى غاية سنة 2020 حيث سجلت أقل نسبة قدرت ب 40,9 % وهي تعتبر نسبة الانفتاح هذا الاقتصاد مقبولة عندما يكون قريب 40% .

يرجع هذا بسبب تراجع صادرات المحروقات والواردات بسبب الأزمات العالمية وجائحة كورونا حيث سجل إجمالي ناتج محلي في 2020 أقل قيمة قدرها 145,01 دولار أمريكي أي ما يمثل انخفاضا 8,3 %مقارنة بالسنة التي قبله 2019 بسبب الغلق والحجر الصحي بسبب كوفيد19 مما أثر هذا التراجع على قطاع المحروقات والخدمات المسوقة.

المبحث الثالث: تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي والميزان التجاري ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(2010-2020)

المطلب الأول: تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(2010-2020)

تسعى الجزائر جاهدة كأي دولة سائرة في طريق النمو إلى تحسين مستوى اقتصادها وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن معدلات الاقتصادية من خلال المعطيات بعيدة عن المستوى المطلوب.

سنوضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2020

السنة	المعدل	السنة	المعدل
2010	3,6	2016	3,3
2011	2,8	2017	1,3
2012	3,3	2018	1,2
2013	2,8	2019	0,8
2014	3,8	2020	-3,6
2015	3,7	//	//

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-التقرير السنوي للبنك الجزائري 2021/12

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن معدلات النمو الاقتصادي لمسجلة خلال الفترة (2010-2020) في الجزائر كانت متذبذبة حيث بلغت النسب على التوالي 3,6% 2.8% 3,3% 2,8% خلال السنوات 2010-2013.

وهذا راجع إلى تقلبات أسعار النفط والطلب الخارجي لأن الجزائر تعتمد بنسبة 95% من إجمالي صادراتها على قطاع المحروقات باعتبار أسعار المحروقات يتحكم فيها الطلب الخارجي في الأسواق الدولية والتي تشهد تقلبات خلال هذه الفترة حيث بلغ متوسط أسعار النفط سنة 2013 109,83 دولار أمريكي للبرميل

كما سجلت معدلات نمو شبه مستقرة، خلال السنوات 2014 إلى غاية 2016 حيث بلغت النسب على التوالي 3,8% 3,7% 3,3% ويرجع هذا الاستقرار في معدلات النمو مقارنة بالسنوات الماضية إلى ثبات أسعار المحروقات وأيضا قيام الدولة بعدة اصطلاحات وبرامج التنموية متمثلة في برنامج دعم النمو والبرنامج الخماسي لتنمية الذي امتد إلى غاية 2014.

ثم بدأت معدلات النمو بالانخفاض خلال الفترة من 2017 إلى غاية 2019 حيث سجلت معدلات بنسبة 1,3% 1,2% 0,8% وهذا راجع إلى أزمة التقشف التي مرت بها الجزائر مس انخفاض في أسعار المحروقات مما أدى الى تراجع صادرات المحروقات سنة 2015 بنسبة 40.76%، وانخفضت مداخيل النفط

بقيمة 24.5مليار دولار، بعد ان تقلصت من قيمة 60.30 مليار دولار سنة 2014، الى 35.72مليار دولار حيث قامت الدولة بتقليل من النفقات على البرامج التنموية.

في سنة 2020 سجلت معدل سالب بنسبة 3,6%- نتيجة ظهور جائحة كوفيد 19 التي أثرت على الاقتصاد العالمي من خلال الغلق وفرض الحجر الصحي وانخفاض المبادلات التجارية مع العالم الخارجي مما أدى إلى تراجع نسبة إجمال الناتج الداخلي (PIB)، من حيث الحجم بنسبة 4,9% بعد ارتفاع هش قدره 0,8% في 2019، كما تم تسجيل تباطئ في النمو في القطاعات خارج المحروقات والتي انخفضت من2,4% في 2019 إلى -3,6% في 2020، حيث سجلت عجز في سنة2020 قدره 16,37- مليار دولار كما بلغ معدل التضخم 3,29% وانخفاض سعر الدينار بنسبة 9,09% مقابل الدولار الأمريكي و16,9% مقابل الاورو[1].

وهذا راجع إلى انخفاض الطلب العالمي للنفط وسقوط أسعار البترول حيث تراجعت مداخيل الجزائر من النفط سنة 2020 بنسبة 30%، مقارنة بسنة 2019 التي بلغت قيمتها 22مليار دولار.

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي**، 2021/12، ص5.

المطلب الثاني: تحليل تطور الميزان التجاري(الصادرات و الواردات) في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

لا يمكن أن نتصور دولة ما تعيش منعزلة عن العالم الخارجي، مهما كانت إمكانياتها ومواردها فهي بحاجة إلى تصريف جزء من منتجاتها للدول الأخرى على شكل صادرات مقابل استراد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات لهذا يعتبر قطاع التصدير من القطاعات المهمة التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق الربح في ميزان المدفوعات وتحسين الوضعية الاقتصادية لبلدها سنوضح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين وضعية الميزان التجاري من خلال الصادرات والواردات.

الجدول رقم 03: تطور الميزان التجاري (الصادرات والواردات) في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)
(الوحدة بالدولار الأمريكي)

السنة	إجمالي الصادرات		إجمالي الواردات	رصيد الميزان التجاري
	صادرات خارج قطاع المحروقات	صادرات المحروقات		
2010	967	57091	38886	19172
2011	1221	72833	44940	29164
2012	1153	71736	51569	21320
2013	1050	64713	54984	10779
2014	1634	59996	59670	1960
2015	1485	34566	52649	-16598
2016	1391	29310	49436	-18735
2017	1367	34569	48982	-13046
2018	2218	41113	48573	-5242
2019	2068	35312	44632	-7252
2020	1909	21925	35547	-11713

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

(RAPPORT 2015-2020) ،WWW.BANK.OF-ALGERIA.DZ

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه، أنه وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية من خلال وضع برامج تنموية وإستراتيجية لإنعاش القطاع الصناعي ودعم القطاع الفلاحي الزراعي من أجل تطوير النشاط الاقتصادي إلا أن قطاع المحروقات بقي المحرك الرئيسي لاقتصاد الجزائر والمؤثر الأساسي على وضعية الميزان التجاري لأنه المورد الأول لتحصيل النقد الأجنبي، كما يوضح لنا تطور وضعية الميزان التجاري من خلال الصادرات والواردات أن الاقتصاد الجزائري منفتح على العالم الخارجي.

حيث نلاحظ أنه خلال الفترة 2010 إلى 2014 لم يسجل الميزان التجاري عجز وهذا ما يبرر أن صادرات الجزائر كانت أكبر من الواردات الإجمالية كما يتضح لنا أن صادرات المحروقات تمثل العامل الأساسي المتحكم في وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2010 و 2011 عرف الميزان التجاري فائض حيث بلغت نسبة الصادرات خلال الفترة 38,40% و 38,80% بسبب زيادة الطلب على النفط و ارتفاع أسعار المحروقات، ثم بدأت بالتراجع إلى أن سجلت عجز في الميزان التجاري سنة 2015 قدره 16598 مليون دولار والناتج بسبب الانخفاض الشديد والمستمر منذ منتصف 2014 ما قيمته 61630 مليون دولار أما عن الواردات عرفت انخفاض أقل أهمية من الانخفاض المسجل في الصادرات حيث بلغ إجمالي الصادرات سنة 2015 ما قيمته 36051 مليون دولار ثم بدأ بالانخفاض من جديد أما خلال الفترة مابين 2015إلى 2020 عرفت الصادرات تذبذبا بسبب انهيار الأسعار والطلب على المحروقات بسبب أزمة التقشف التي مرت بها الجزائر مس انخفاض في أسعار المحروقات مما أدى الى تراجع صادرات المحروقات سنة 2015 بنسبة 40.76%، وانخفضت مداخيل النفط بقيمة 24.5مليار دولار، بعد ان تقلصت من قيمة 60.30 مليار دولار سنة 2014، الى 35.72مليار دولار، مما أدى بتقليص من حجم الواردات .

لكن بعد الانخفاض كان التوجه للصادرات خارج قطاع المحروقات لترتفع بعد ذلك 2018 حيث بلغت 2218 مليون دولار وأيضا يتبعها انخفاض في نسبة الواردات مما أدى ذلك إلى التقليص من العجز في الميزان التجاري حيث بلغ سنة 2018 ما يقارب 5242- مليون دولار.

وفي سنة 2020 وبعد أن سجل الميزان التجاري تراجع كبير في الصادرات والواردات زاد حجم العجز حيث قدر ب 11713- مليون دولار وذلك بسبب جائحة كورونا التي لم يسلم الاقتصاد الجزائري، من الصدمة الغير منتظرة التي نتجت عن الأزمة الصحية أدت إلى انخفاض شديد في أسعار البترول وطلب عن النفط في السوق العالمية للطاقة حيث بلغ إجمالي الصادرات 23796 مليون دولار ويبقى الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات أسعار النفط لعدم التنويع في الصادرات والتركيز على قطاع الصادرات خارج المحروقات، كقطاع الزراعة والصناعة.

المطلب الثالث: تحليل تطور معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة (2010- 2020)

تعتبر البطالة من أهم تحديات التنمية الاقتصادية، لاسيما في الدول النامية ولا يقتصر الأمر على توفر فرص العمل للداخلين الجدد لسوق العمل، بل يتعداه إلى استيعاب تراكم البطالة القائم حاليا، وهي مهمة تحتاج إلى جهود ضخمة في ظل محدودية الطاقات الإنتاجية وانخفاض مستوى الاستثمار بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني وما ينتج عنه من تزايد في إعداد القوى العاملة وفي هذا السياق يعتبر استمرار ارتفاع مستويات البطالة والمصحوبة بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري وهذه الظاهرة منتشرة في الدول العربية منذ سنوات من أهم مسبباتها تحقيق النمو الاقتصادي في قطاعات لا ترتبط بالتشغيل[1].

سنوضح في ما يلي تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020):

الجدول رقم 04: تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	10	10	11	9,8	10,6	11,2
عدد البطالون بالآلاف	1076	1062	1253	1175	1151	1337
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	//
معدل البطالة	10,5	12,3	11,7	11,4	13	//
عدد البطالون بالآلاف	1272	1508	1462	1449		//

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-بيانات ONS حوصلة إحصائية 1962-2020، الفصل 2- التشغيل.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن معدلات البطالة متذبذبة خلال الفترة 2010- 2016، حيث سجلت أدنى معدل للبطالة يقدر 9,8 %سنة 2013 كما بلغ عدد البطالون 1175 ألف بطال وهذا بسبب الأوضاع الاقتصادية لدولة الجزائرية والسياسة المتبعة من طرف الحكومة حيث نجد البطالة منتشرة في أوساط فئة الشباب بشكل كبير لعدم توفر مناصب شغل الشغل في سوق العمل.

وهذا يعود لقلة الاستثمار الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تحتاج إلى طاقات بشرية ويد عاملة كبيرة وأيضا تركيز الدولة على قطاع المحروقات وإهمال القطاعات الأخرى المرتبطة بالتشغيل كما نلاحظ ارتفاع في معدلات البطالة خلال الفترة 2017 إلى 2020 حيث سجلت أعلى معدل سنة 2020 يقدر ب13% وذلك

[1] سعاد خطوف، **مرجع سبق ذكره** ، ص 197.

بسبب جائحة كورونا حيث تم غلق المؤسسات الاقتصادية والمصانع وتسريح العمال حتى أصحاب المهن الحرة توقفوا عن العمل بسبب الحجر الصحي مما زاد في معدل البطالة.

رغم سعي الدولة الجزائرية إلى التقليص في معدل البطالة إلى أن ذلك غير كافي لأن تفشي البطالة في أوساط الشباب من أهم المؤشرات ضعف السياسة الاقتصادية ، ذلك لأن هذه الفئة تختزل في داخلها طاقة إنتاجية هائلة لذا يجب استغلال هذا المورد البشري الاستغلال الأمثل لأنه عنصر فعال لتحقيق التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل تطرقنا إلى دراسة تحليلية لأثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية حيث قمنا بذكر برامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر وكذلك قمنا بمعرفة مدى الانفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي وذلك من خلال حساب درجة الانفتاح التجاري باستخدام مؤشر التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث توصلنا لمعرفة أن الاقتصاد الجزائري منفتح على العالم الخارجي وبالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى المفسرة للنمو الاقتصادي.

وذلك من خلال الدراسة توصلنا إلى معرفة أن صادرات المحروقات تمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري حيث يساهم بنسبة 95% من إجمال الصادرات لهذا تبقى الجزائر رهينة السوق الدولية وعرضه للصدمات الخارجية ومرهونة بتقلبات أسعار النفط والطلب الخارجي لهذه المادة.

توصلنا إلى:

وجود تأثير كبير لصادرات قطاع المحروقات على وضعية الميزان التجاري في الجزائر.

يوجد تأثير إيجابي ضعيف للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الخاتمة العامة

❖ **الخاتمة:**

حاولت هذه الدراسة ابراز أهمية الدور الفعال الذي يلعبه الانفتاح الاقتصادي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي، ولتوضيح مختلف جوانب الموضوع قمنا بالتطرق الى اهم النظريات والمفاهيم الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

كما أكد العديد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين على أهمية الانفتاح الاقتصادي الذي يعتبر محرك للنمو الاقتصادي ووسيلة لتحقيق التنمية، هذا كان دافعا للجزائر بالقيام بإصلاحات هيكلية من اجل تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، بغية تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة خارج قطاع المحروقات، حتى تغطي بها الانفاق على الواردات والبرامج التنموية،

كما ان للدولة الجزائرية مؤهلات من موارد الطبيعية والبشرية والمادية، التي تساعدها من رفع معدلات النمو وتنويع صادراتها، ولكن للأسف مشكلة التبعية لقطاع المحروقات أثر سلبا على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر بسبب عدم قدرتها على التحكم في الازمات الخارجية وتقلبات الأسعار داخل الأسواق الدولية لطاقة.

ولتحقيق معدلات نمو مرتفعة خارج قطاع المحروقات ورفع الكفاءة الاقتصادية في البلد، على الدولة الجزائرية بالاهتمام وتطوير قطاع الزراعة والصناعة باستعمال تكنولوجيا حديثة لتخفيض التكاليف ورفع الإنتاج وتحسين الجودة، وتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحصيل تكنلوجيا حديثة وتوفير مناصب شغل جديدة.

▪ **النتائج المتوصل اليها:**

– لصادرات المحروقات دور هام في تحقيق النمو الاقتصادي، فهي الركيزة الأساسية في الاقتصاد الجزائري وتمثل المورد الأول لنقد الأجنبي.

– لا يوجد تأثير للانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية في الجزائر وهذا ماينفي صحة الفرضية الأولى، لأنه من خلال حساب درجة الانفتاح التجاري في الجزائر تبين أن الاقتصاد الجزائري مقبول، ورغم تسجيل درجات عالية للانفتاح إلى أنه لم تتحقق التنمية الاقتصادية المطلوبة، وهذا مايثبت صحة الفرضية الثانية لا يؤثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية.

– يسمح الإنفتاح التجاري بتوفير سلع وخدمات جديدة وبأسعار معقولة تسمح للمستهلكين أصحاب الدخل المنخفض بشراءها.

– كلما زاد الانفتاح الاقتصادي زادت الصادرات وهذا لتوسع الأسواق الدولية.

– تم التوصل لزيادة معتبرة في معدلات النمو الاقتصادي بسبب ارتفاع صادرات المحروقات بسبب زيادة الطلب عنها وارتفاع أسعارها.

- **اقتراحات الدراسة:**

– من اجل التقليل من البطالة في أوساط الشباب على الدولة الانفاق على المشاريع التي تضمن التشغيل.

– ضرورة الاهتمام بتطوير قطاع الزراعة والصناعة وتنويع الصادرات خارج المحروقات لتجنب الازمات الخارجية وتقلبات أسعار المحروقات.

- **افاق البحث:**

–من خلال دراستنا هذه نقترح بعض المواضيع التي يمكن ان تكون محل بحث:

– أثر الصادرات ما بعد النفط على درجة الانفتاح التجاري.

– أثر الانفتاح التجاري على المنتجات المحلية.

قائمة المراجع

❖ **المراجع:**

- **<u>الكتب:</u>**

1. أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، 2015.
2. إسماعيل عبد الرحمان وآخرون، مفاهيم ونظم اقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى،2004.
3. بربر انجهام، الاقتصاد والتنمية، دار كيوان للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2010.
4. خالد محمد السواغي، التنمية الاقتصادية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اريد شارع الجامعة، الطبعة الأولى، 2020.
5. سعاد ابراهيم السلموني، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار النشر المنهل، كتاب رقمي، الطبعة الأولى، 2020.
6. عبد الرحمان سيف سردار، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، دار الراية، الطبعة الأولى، 2015.
7. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية،14 شارع غنيم زكريا تايس سابقا، 2002-2003.
8. عبد الهادي محمد والي، الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية، الطبعة الأولى،1989.
9. فليح خلف، التخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة 1، 2017.
10. فؤاد محمد ربيع، التخطيط والتنمية، دار الراية للنشر، الأردن، الطبعة1، 2020.
11. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2010.
12. محمد علي سلامة، الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة، دار الوفاء، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2003.

❖ **الأطروحات والمذكرات:**

1- أيمن إبراهيم القرعان، أثر الانفتاح الاقتصادي على الحريات السياسية في مصر والجزائر (2000-2010) بكالوريوس إدارة عامة، جامعة اليرموك (1992) قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص اقتصاد السياسي الدولي في جامعة اليرموك، إربد، الأردن، في 2012/12/11.

2- سعاد خطوف، رأس المال البشري وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1980-2018، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه ل م د تخصص اقتصاد التنمية المستدامة، جامعة 20 أوث سكيكدة، 2020-2021.

3- عبد العزيز طيبة، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

4- عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2010-2011.

5- الوليد قسيوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، محمد خيضر بسكرة، 2018.

6-منى منصوري، واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات إحصائية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د، تخصص اقتصاد التنمية المستدامة، جامعة 20 أوث سكيكدة 1955، 2019-2020.

❖ **المجلات:**

1. زكريا جرفي وآخرون، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المركز الجامعي تيبازة، مجلد 5، العدد2، سبتمبر 2021.

2. صارة زعيتري وشويكات محمد، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية جامعة الجلفة، مجلد 3، عدد2سبتمبر،2019.

3. تهتان مراد، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على مجموعة الدول العربية 1980-2006، جامعة المدية، المجلد8، العدد2، 2011.
4. خاطر طارق، أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة1، العدد10، جوان 2016.
5. مراد تهتان، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على مجموعة الدول العربية 1980-2006، جامعة المدية، المجلد8، العدد2، 2011.
6. نوال جمعون، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.
7. البقاء للبحوث وللدراسات، مجلة محكمة متخصصة، تصدر من جامعة عمان الأصيلة، المجلد 21، العدد02، 2018.
8. جمال زدون وبن جدو عائشة، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980-2014. مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد3، ديسمبر2018
9. عبد العزيز طيبة وآخرون، أثر الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2016، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد9 / العدد3 مكرر الجزء الأول، 2018.
10. خلود قربوج، أهداف التنمية الاقتصادية بين الفكر الاقتصادي والفكر الاقتصادي الوضعي، مجلة بيت المشورة جامعة الزيتونة، تونس، العدد16، أكتوبر 2021، دولة قطر.
11. سردان عثمان خضر بأداوي وآخرون، قياس وتحليل أثر سياسة الانفتاح الاقتصادي على معدلات البطالة والتضخم في الاقتصاد التركي خلال المدة 1990- 2020، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد السبعون، لشهر أيلول، 2021.
12. جمال زيدون وآخرون، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2014)، مجلة اقتصاد المال والاعمال FBE، المركز الجامعي بالحاج بوشعيب عين تموشنت، المجلد03، العدد02، جوان2019.
13. محمد حسن عودة، دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق (1997-2002)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة البرصة، كلية الإدارة والاقتصاد، السنة الثالثة عشر، المجلد الأول، العدد37، 2016.

❖ **المراجع باللغة الاجنبية:**

1- Kifani chahida. L'ouverture et le développement économique en algerie. Université de Tlemcen. Journal of excellence for Economices and Mangement Reseavch. Volume1. Numéro2.2017.

❖ **المواقع الالكترونية:**

1) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي 2021/12.
2) تقرير البنك الدولي
3) data.albankaldawli.org
4) ONG